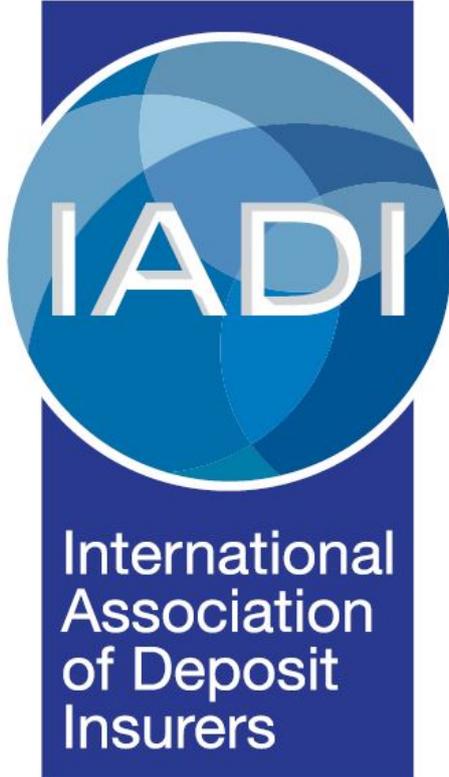


الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI)



المبادئ الاساسية لأنظمة
ضمان الودائع الفعالة الصادرة
عن الهيئة الدولية
لضامني الودائع (IADI)

تشرين الثاني 2014

تم ترجمتها من قبل :

صندوق ضمان اموال المودعين - ليبيا

www.dif.gov.ly

الفهرس

4.....	المختصرات
5	مقدمة
8	تعريف المصطلحات الرئيسية
11	المخاطر السلوكية والبيئة التشغيلية وإعتبارات أخرى
11	الحد من المخاطر السلوكية
11	بيئة التشغيل
12.....	1_ شروط الإقتصاد الكلي
12	2_ هيكل النظام المالي
13	3_ التنظيم التحوطي والإشراف والحل
14	4_ الإطار القانوني والقضائي
15	5_ المحاسبة ونظام الإفصاح
15	6_ قضايا خاصة في تطبيق المبادئ الأساسية
15	أنظمة ضمان الودائع الإسلامية
16.....	أنظمة ضمان ودائع متعددة
16	الإدراج المالي
17	تفضيل المودع
18	المبادئ الأساسية وتقييم الإمتثال
18	المبدأ 1 - أهداف السياسة العامة
19	المبدأ 2 – التفويض والسلطات

21	المبدأ 3 - الحكم
23	المبدأ 4 - العلاقات مع المشاركين في شبكات الأمان الأخرى
24	المبدأ 5 - القضايا العابرة للحدود
25	المبدأ 6 - دور المؤمن على الودائع في التخطيط والطوارئ و إدارة الأزمات
26	المبدأ 7 - العضوية
27	المبدأ 8 - التغطية
29	المبدأ 9 - مصادر وإستخدامات الأموال
32	المبدأ 10 - الوعي العام
34	المبدأ 11 - الحماية القانونية
35	المبدأ 12 - التعامل مع الأطراف الخطأ في فشل البنك
36	المبدأ 13 - الكشف المبكر والتدخل في الوقت المناسب
37	المبدأ 14 - فشل عملية الحل
39	المبدأ 15- المبالغ المستردة
41	المبدأ 16- السداد
42	المرفق الأول
42	تقييم الإمتثال
43	إستخدام المنهجية
44	تقرير التقييم
49	المرفق الثاني
54	ببليوغرافيا

الإختصارات

BCBS	لجنة بازل للرقابة المصرفية
BCP	المبادئ الأساسية - بازل للرقابة المصرفية
CBRG	مجموعة حلول نزاعات البنك عبر الحدود
DI	تأمين المودعين
DICP	المبادئ الأساسية لنظام التأمين على الودائع
DIS	نظام تأمين على الودائع
EC	المفوضية الأوروبية
EFDI	المنتدى الأوروبي للتأمين على المودعين
FSAP	برنامج تقييم القطاع المالي
FSB	هيئة الإستقرار المالي
FSC	لجنة الإستقرار المالي
FSN	شبكات الأمان المالية
IADI	المنظمة الدولية لضمان الودائع
IDIS	النظام الإسلامي للتأمين على الودائع
IMF	صندوق النقد الدولي
JWG	فريق العمل المشترك
KAs	الخصائص الأساسية للأنظمة الفعالة
MDIS	أنظمة التأمين على الودائع المتعددة
MOF	وزارة المالية
MOU	مذكرة تفاهم
OECD	منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية
ROSC	تقارير عن مراعاة المعايير والمواثيق الخاصة
SRR	قرار حل خاص

1. مقدمة

أصدرت المؤسسة الدولية لضمانني الودائع (IADI) ولجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) - المبادئ الأساسية لنظم ضمان الودائع بشكل فعال في يونيو حزيران 2009 حيث تم الإنتهاء من منهجية تقييم الإمتثال للمبادئ الأساسية في ديسمبر كانون الأول عام 2010، و يتم إستخدامه من قبل السلطات القضائية كمقياس لتقييم جودة أنظمة التأمين على الودائع الخاصة بهم وتحديد الفجوات في ممارسات التأمين وقياسها والتعرف عليها وتستخدم المبادئ الأساسية أيضاً من قبل صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي ، في إطار برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP) ، لتقييم فعالية النظم وإختصاصات التأمين على الودائع".

المبادئ الأساسية مصممة لتكون قابلة للتكيف مع مجموعة واسعة من الظروف والأوضاع ، والغرض من هذه المبادئ الأساسية يكمن في إستخدامها كإطار يدعم الممارسات الفعالة لتأمين الودائع ، إن السلطات الوطنية لها كامل الحرية في إتخاذ التدابير التكميلية التي تراها ضرورية لتحقيق تأمين ودائع فعال في ولايتها القضائية.

تقييم الإمتثال للمبادئ الأساسية يمكن أن يكون أداة مفيدة في الإختصاصات التي تنفذ، و تراجع أو تصلح نظام التأمين على الودائع بفاعلية، حيث ينبغي أن يكون تقييماً شاملاً ، وموثوق وله علاقة بوظائف شبكة الأمان المالية التي تدعم ذلك ، إن تقييم وظائف شبكات الأمان الأوسع (أي بيئة التشغيل) هو في الغالب خارج من مسؤولية مؤسسة التأمين على الودائع. ولكنه يمكن أن يكون له تأثير مباشر على قدرة مؤسسة التأمين على الودائع على الوفاء بولايتها. تقييم نظام التأمين على الودائع ينبغي أن يحدد نقاط القوة ونقاط الضعف في نظام التأمين على الودائع ، وتشكل أساساً لإتخاذ تدابير علاجية من قبل مؤسسات التأمين على الودائع وصناع القرار (على سبيل المثال السلطات الحكومية أو ، إذا كان النظام خاص بالبنوك الأعضاء فيها) ، بعد الأخذ في عين الإعتبار السمات الهيكلية والمؤسسية والقانونية لكل نظام تأمين ودائع وطني.

الأزمة المالية العالمية في 2007-09 قدمت دروس سياسية هامة لأنظمة التأمين على الودائع. حيث اثبت تطور الأزمة أهمية الحفاظ على ثقة المودعين في النظام المالي والدور الرئيسي لمؤمن الودائع الذي يلعبه في الحفاظ على تلك الثقة ، والزيادات في تغطية التأمين على الودائع وتعزيز ترتيبات التمويل تساعد في دعم الإستقرار المالي في العديد من الإختصاصات ، في بعض الولايات تصدر ضمانات شاملة من قبل السلطات ، بغض النظر عن شكل الحماية ، كما يعترف صناع القرار بأهمية ضمان ثقة المودعين في أعقاب الأزمة ، شهدت عدد من مؤسسات التأمين

على الودائع إتساع ولاياتهم لتشمل أدوات قرار بالإضافة إلى التعويض ، وإستناداً إلى الدراسة الإستقصائية لمنظمة IADI التي تم إعدادها مؤخراً، فقد أرتفعت نسبة مؤسسات التأمين على الودائع من حوالي النصف في عام 2005 وإلى ما يقارب 65 في المائة 2011.

وهذه الدروس لها إنعكاسات هامة على المبادئ الأساسية ، فقد قدمت السياق ووضحت البيئة التي تم تعديل المبادئ الأساسية بها ، كما تم وضع مزيد من الوعي والتركيز على الضمان ، أن مؤسسة التأمين على الودائع لديها الإستقلال العملي اللازم لتنفيذ إلتزامها ، كما كشفت الأزمة أيضاً ضرورة أن يكون للمؤمن على الودائع أدوات إضافية والقدرة على أن تكون متكاملة بشكل أفضل في شبكة الأمان المالي.

ونتيجة لهذه التطورات والتجارب مستخدماً المبادئ الأساسية ، والتحسينات التنظيمية الدولية ، أنشأت IADI لجنة توجيهية داخلية لمراجعة وتحديث المبادئ الأساسية وتطوير مجموعة مقترحة من التغييرات في فبراير 2013 ، كجزء من المراجعة اللازمة، وأخذت اللجنة ما يلي بعين الإعتبار : الخبرة المكتسبة في إستخدام المبادئ الأساسية للجهة القضائية والتقييم الذاتي وبرنامج تقييم القطاع المالي له تطورات هامة في المشهد التنظيمي مثل تطوير مجلس الإستقرار المالي (FSB) السمات الرئيسية من الأنظمة الفعالة، تعزيز الإرشادات التي وضعتها IADI لمعالجة التوصيات المنبثقة عن FSB عرض مواضيع تأمين الودائع، توجيه IADI المتعلق بنظم التأمين على الودائع الإسلامية ، ومشاكل المحتوى المالي.

وقدمت IADI إقتراحاً إلى فريق العمل المشترك (JWG) والذي ضم ممثلين من BCBS ، والمنتدى الأوروبي للتأمين على المودعين (EFDI) ، والمفوضية الأوروبية (EC) ، و FSB وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي – من أجل إستخدامها كنقطة إنطلاق لتطوير مجموعة مراجعة من المبادئ الأساسية المنصوص عليها في هذه الوثيقة ، وأثناء إستعراضها ، سعى فريق العمل المشترك لتحقيق التوازن الصحيح بين رفع مستوى أنظمة التأمين على الودائع بشكل أكثر فعالية والحفاظ على المبادئ الأساسية ، كونه معياراً يطبق دولياً ، المبادئ الأساسية للمراجعة مستمرة في قبول نطاق متنوع من أنظمة التأمين على الودائع (DIS) .

وقد خدمت المبادئ الأساسية الموجودة الغرض منها بشكل جيد من حيث المساعدة القضائية وتقييم نظم التأمين على الودائع ، وتحديد مجالات التحسين ، في حين بذلت جهود كثيرة للحفاظ على الإستمرارية وقابلية المقارنة إلى أقصى حد ممكن ، وتم دمج المبادئ الأساسية ومنهجية تقييم

الإمتثال في وثيقة واحدة شاملة ، كما تم إعادة تنظيم مجموعة معدلة من المبادئ الأساسية لتحسين عملية التنفيذ من خلال هيكلية أكثر منطقية وتشمل التحسينات الهامة :

- تحسين وضوح وتماسك المصطلحات.
- تقليل الإزدواجية بين عدد من المبادئ الأساسية.
- تقوية المبادئ الأساسية في مناطق معينة (على سبيل المثال الحكم، التعويض والتغطية والتمويل) وتحسين الضمانات من أجل إستخدامها في تمويل التأمين على الودائع.
- دمج توجيهات IADI المعدلة بشأن التعويضات ، والوعي العام ، والتغطية ، الخطر المعنوي ، والتمويل .
- عنونة مخاوف الخطر المعنوي في جميع المبادئ الأساسية ذات الصلة بدلاً من حصر توجيه الخطر المعنوي بمبدأ أساسي واحد .
- تحديث المبادئ الأساسية المتعلقة بالتدخلات والقرارات الفاشلة ، لكي تعكس بشكل أفضل الدور الكبير الذي تلعبه العديد من مؤسسات التأمين على الودائع في قرار حل بعض الأنظمة ، وضمان إتساق المبادئ الأساسية مع السمات الرئيسية FSB.
- إضافة المزيد من التوجيهات بشأن دور مؤسسات التأمين على الودائع "في مجال التأهب وإدارة الأزمات.
- دمج الإعتبارات المتعلقة بتشغيل أنظمة التأمين على الودائع الإسلامية.
- تحديث وتعزيز المبادئ الأساسية المتعلقة بقضايا التأمين على الودائع العابرة للحدود .
- إضافة التوجيهات المتعلقة بتشغيل عدة أنظمة تأمين ودائع في نفس الولاية الوطنية .
- رفع مستوى بعض المعايير الإضافية إلى المعايير الأساسية مع إضافة معايير التقييم الجديدة والمضمنة.

ونتيجة لهذا الإستعراض ، إنخفض عدد المبادئ الأساسية من 18 إلى 16 ، وتشمل معايير التقييم 96 معياراً ، حيث تم ترقية ستة معايير إضافية من منهجية التقييم الى المعايير الأساسية.

وسوف تستمر مراجعة المبادئ الأساسية في توفير مستوى شامل لإنشاء أو تحسين أنظمة فعالة للتأمين على الودائع. ونظراً لأهمية تنفيذ معايير متسقة وفعالة ، IADI على إستعداد لتشجيع العمل على المستوى الوطني لتنفيذ المبادئ الأساسية المعدلة بالتزامن مع المشاركين الآخرين في شبكة الأمان المالية.

2 . تعاريف المصطلحات الرئيسية

- **"البنك"** يشير إلى أي كيان يقبل الودائع أو ودائع تحت الطلب من قبل العامة ويصنف تحت الإطار القانوني للسلطة بإختصاصها باعتبارها مؤسسة للودائع .
- **"الضمان الشامل"** ويعرف بمثابة إعلان من قبل السلطات ، أنه بالإضافة إلى الحماية التي يوفرها مؤمن الودائع فإنه يوجد تغطية وترتيبات أخرى ، وبعض الودائع والأدوات المالية الأخرى التي ستكون محمية.
- **"البنك الجسر"** يشير للكيان الذي يتم تأسيسه للسيطرة مؤقتا والمحافظة على أصول معينة وعمليات البنوك المفلسة كجزء من عملية حل القرار.
- **"التأمين على الودائع"** ويعرف كنظام أنشئ لحماية المودعين ضد فقدان ودائعهم المؤمن عليها في حال وجود بنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين.
- **"مؤمن الودائع"** يشير إلى الكيان القانوني المسؤول عن توفير التأمين على الودائع ، و ضمانات الودائع أو ترتيبات مماثلة لحماية الودائع .
- **"نظام التأمين على الودائع"** يشير لمؤسسة التأمين على الودائع وعلاقتها مع مشاركي شبكة الأمان المالي التي تدعم وظائف تأمين الودائع وعمليات إتخاذ القرار.
- **"تفضيل المودع"** يعني منح التزامات الودائع فئة مطالبة أعلى من الدائنين العاميين الآخرين ضد عملية تسهيل ممتلكات البنك ، يجب أن يدفع للمودعين بالكامل وقبل أن يجمع الدائنين المتبقين مطالبهم ، تفضيل المودع ويمكن أن يتخذ عدداً من الأشكال المختلفة على سبيل المثال : -
 - وطنية (أو محلية) تعطي تفضيلات المودع الأولوية لطلبات الإيداع حيث يتم إدخالها وحجزها ودفعها في إختصاص محلي ولا يمتد إلى الودائع في الفروع الأجنبية في الخارج.
 - تعطي تفضيلات المودع المرغوب فيه الأفضلية لجميع الودائع وذلك لتلبية الطلبات المرغوب فيها لتغطية تأمين الودائع.
 - تعطي تفضيلات المودع المؤمن تفضيل للمودعين المؤمنين (مؤمن الودائع تحت مبدأ الحلول).
 - مفهوم تفضيلات المودع ثنائي المستوى ، تكون فيه الودائع مطلوبة ومرغوب فيها ، ولكن الودائع غير المؤمنة لديها مرتبة أعلى من المتطلبات العادية غير المضمونة وغير المفضلة، الدائنين والمودعين المؤمنين لديها مرتبة أعلى من المودعين المؤهلين.

- مفضل الإيداع العام ، والذي تكون فيه جميع الودائع لديها مرتبة أعلى من مطالبات الدائنين العاديين غير المضمونة وغير المفضل، بغض النظر عن وضعهم (المؤمن / غير المؤمن عليهم أو مؤهلة / غير مؤهلة).

- **"قسط النظام التفاضلي"** أو (أقساط على أساس المخاطر) يشير إلى نظام تقييم القسط حيث تسعى إلى تفريق الأقساط على أساس معايير مثل المخاطر المصرفية الفردية.
- **"التمويل المسبق"** للدلالة على الجمع المنتظم للأقساط، بهدف تراكم الصندوق للوفاء بالتزاماته المستقبلية (مثل تعويض المودعين) وتغطية التكاليف العملية وما يتصل بها من تأمين الودائع.
- **"التمويل اللاحق"** يشير إلى الأنظمة التي تمول لتغطية التزامات التأمين على الودائع وتجمع من البنوك الناجية بعد فشل البنك.
- **"الشمول المالي"** للدلالة على مدى قدرة الأفراد والكيانات على الوصول والإستفادة من الخدمات المالية الرسمية.
- **"شبكة الأمان المالية"** وتعرف بأنها تشمل وظائف اللوائح الإحتياطية ، والإشراف ، وإيجاد الحل ، وهي الملاذ الأخير للإقراض والتأمين على الودائع في الديد من إختصاصاتها ، (بشكل عام وزارة المالية ، أو الخزينة المسؤولة عن سياسة القطاع المالي) وهو مدرج في شبكة الأمان المالية.
- **"الكفاءة والملائمة"** وهي تشير إلى إختبارات الثبات التي تسعى عادة لتقييم كفاءة المديرين وأعضاء مجلس الإدارة وقدرتها على الوفاء بمسؤوليات مواقعهم ، في حين تسعى إختبارات الملائمة لتقييم السلامة والصلاحية ، والمؤهلات الرسمية ، والخبرة السابقة والسجلات الحافلة هي بعض من العناصر التي تركز عليها الإختصاصات عند تحديد الاختصاص لتقييم سلامة وملائمة تلك العناصر التي تتضمن ما يلي : السجلات الجنائية ، الوضع المالي ، الدعاوى المدنية ضد الأفراد لمتابعة الديون الشخصية ، رفض القبول ، أو الطرد ، والهيئات المهنية والعقوبات التي طبقت من قبل المنظمين ، والممارسات التجارية المشكوكة .
- **"التصفية"** (أو الحراسة) تشير إلى تنزيل (أو "التسييل" كما هو مستخدم في بعض الولايات القضائية) للشؤون التجارية وعمليات حل البنوك المفلسة من خلال التصرف بشكل منظم بممتلكاتها بعد أن يتم إلغاء ترخيصها ووضعها تحت الحراسة في معظم الولايات القضائية ، هو مرادف لـ "الحراسة".
- **"المصفي"** (أو "المستقبل") يشير إلى الكيان القانوني الذي يتولى التقليل من البنوك المفلسة والتصريف في ممتلكاتها.

• **"التفويض"** للتأمين على الودائع يشير إلى مجموعة من التعليمات الرسمية التي تصف أدوارها ومسؤولياتها ، ليس هناك إلتزام واحد أو مجموعة من الإلتزامات المناسبة لجميع مؤسسات التأمين على الودائع ، عند تعيين مفوض لمؤسسة تأمين الودائع ، يجب أن تؤخذ بعض الظروف في الإعتبار ، ويمكن للتفويضات أن تتراوح "كصندوق الدفع".

أنظمة لذوي المسؤوليات الواسعة ، مثل الإجراءات الوقائية وتقليل مخاطر الخسارة أو الإدارة ، مع مجموعة متنوعة من التركيبات بينهما ، ويمكن تصنيفها إلى أربع فئات :

- تفويض "صندوق الدفع" ، حيث المؤمن على الودائع هو المسؤول الوحيد عن تعويض الودائع المؤمن عليها.

- تفويض "صندوق الدفع الإضافي" ، حيث مؤسسة التأمين على الودائع لديها مسؤوليات إضافية ، مثل وظائف معينة لإتخاذ القرار (على سبيل المثال الدعم المالي) .

- تفويض "تقليل الخسائر" ، حيث يشارك المؤمن بنشاط مجموعة مختارة في نطاق من الإستراتيجيات الأقل تكلفة.

- ولاية "تقليل المخاطر" ، حيث يكون لدى المؤمن وظائف تشمل التقليل من المخاطر وتقييم المخاطر / الإدارة، والتدخل المبكر من الإدارة لإتخاذ بعض القرارات ، وفي بعض الحالات مسؤوليات الرقابة الإحترازية .

- "المخاطر السلوكية" ينشأ عندما يكون للطرفان حوافز لقبول المزيد من المخاطر لأن تلك التكاليف تنشأ من المخاطر التي تحدث من قبل الآخرين كلياً أو جزئياً.

- "أهداف السياسة العامة" تشير إلى الأهداف المتوقع من نظام التأمين على الودائع تحقيقها.

- "الحل" يشير إلى خطة التصرف والعمل للبنك المتعثر ، وهذا الحل قد يشمل التصفية وتعويض المودعين ، نقل / أو بيع الممتلكات والمطلوبات ، وإنشاء مؤسسة ربط مؤقتة وتسجيل الدين أو التحويل إلى أسهم ، الحل يمكن أن يشمل أيضا تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في قانون الإفلاس أو العجز عن الدفع إلى أجزاء من كيان في الحل ، جنبا إلى جنب مع ممارسة صلاحيات أخرى.

- "هيئة القرار" هو الذي يعرف بأنه سلطة عمومية، إما وحدها أو مع غيرها من السلطات ، وهي المسؤولة عن حل المؤسسات المالية المنشأة تحت ولايتها (بما في ذلك وظائف وقرارات التنظيم).

- "الحلول في الدين" هو تبديل طرف واحد (على سبيل المثال مؤسسة التأمين على الودائع) لآخر (على سبيل المثال المودع المؤمن عليه) مع الإشارة إلى مطالبة مشروعة ، الطلب،

أولاً ، حتى ينجح الطرف الذي يستبدل في تحقيق الطلبات للطرف الآخر المتعلقة بالدين أو المطالبة ، وحقوقه وسبل الانتصاف .

– "حجم الصندوق المستهدف" يشير إلى الحجم المسبق لصندوق التأمين على الودائع ، ويقاس عادة كنسبة من قاعدة تقييم (على سبيل المثال الكل أو الودائع المؤمنة) ، كافية للوفاء بالالتزامات المستقبلية المتوقعة وتغطية التكاليف العملية وما له علاقة بمؤسسات التأمين على الودائع.

III. الأخطار السلوكية وبيئة العمل والإعبارات الأخرى

الحد من الأخطار السلوكية :

شبكة الأمان المالي مصممة تصميماً جيداً لتساهم في إستقرار النظام المالي ، لذلك إذا صممت بطريقة سيئة فهي قد تزيد المخاطر ، لا سيما الأخطار السلوكية ، وينشأ الخطر السلوكي عندما يكون للطرفان حافز لقبول المزيد من المخاطر لتحمل تلك التكاليف ، سواء كلياً أو جزئياً ، من الآخرين ، في سياق التأمين على الودائع ، وحماية المودعين من خطر الخسارة (على سبيل المثال من خلال تصريح تأمين ودائع محدود أو الإعتقاد بأن البنوك لن تفلس) تعزلهم من عواقب الممارسات المصرفية غير الآمنة وغير السليمة ، ويمكن أن يؤدي إلى قدر أكبر من المخاطر المتعلقة بالبنك .

التأمين على الودائع ، مثل أي نظام تأمين، يجب أن يهدف إلى التخفيف من آثار الأخطار السلوكية على سلوك المساهمين ، وإدارة البنك والمودعين ، مع الإعراف بأن معظم المودعين عادة ما يكونوا أقل قدرة على التفريق بين البنوك الآمنة وغير الآمنة ، هذا التخفيف هو وظيفة التصميم العام للنظام ، ويتم تخفيف الخطر السلوكي أيضاً من قبل المشاركين في شبكات الأمان الأخرى.

وبشكل أكثر تحديداً :

معالم التصميم الرئيسية لنظام التأمين على الودائع ، وصفت في هذه المبادئ الأساسية ، وهي تهدف إلى تخفيف الخطر السلوكي ، وتشمل الأمثلة على ذلك ولكن لا تقتصر على مستويات التغطية المحدودة النطاق ، والأقساط التفاضلية ، والتدخل في الوقت المناسب من قبل مؤسسة التأمين على الودائع أو غيرهم من المشاركين في شبكة الأمان.

شبكة الأمان المالي تخلق وتدعم الحوافز المناسبة للحد من المخاطر السلوكية من خلال عدة آليات منها الإدارة الجيدة للمؤسسات وإدارة المخاطر السليمة في البنوك الفردية ، تحديد الأطراف

المسؤولة عن الخسائر ، إنضباط السوق الفعال ، والتنفيذ والتنظيم المتعقل القوي ، والإشراف ، والحل ، والقوانين واللوائح.

ويستند تقييم مدى الخطر السلوكي الذي يؤثر على نظام تأمين الودائع على تقييم شامل لفعالية الإشراف ، والإطار القانوني، والإنذار المبكر والتدخل لحل الأنظمة .

بيئة العمل

تتأثر فعالية نظام التأمين على الودائع ليس فقط من خلال ميزات التصميم ولكن أيضا من خلال البيئة التي تعمل فيها وتشمل البيئة ظروف الاقتصاد الكلي ، والقوة والسيادة ، وهيكل النظام المالي ، والإشراف ، والولاية القانونية والإطار القضائي ، ونظام المحاسبة ، بيئة العمل تكون إلى حد كبير خارج نطاق سلطة المؤمن على الودائع ، ومع ذلك فإنها تؤثر على قدرة مؤسسة التأمين على الودائع على الوفاء بولايتها ، في جزء من فعاليتها في حماية المودعين والمساهمة في الإستقرار المالي، في حين أن بيئة العمل لم يتم تقييمها رسمياً (وليس هناك حكم التزام ذو صلة) كما أنها تشكل أساس تقييم متماشي مع المبادئ الأساسية.

الشروط المبينة في هذا القسم يجب أن يتم تحليلها بدقة من أجل إجراء تقييم دقيق لمدى ملائمة وفعالية تصميم وتشغيل النظام الشامل ، قد يكون لأنظمة التأمين على الودائع ذات التصميم المماثل لها تأثير مختلف جداً على الإستقرار المالي وحماية المودعين ، مما يعكس الاختلافات في البيئة التي يعمل فيها.

1. شروط الإقتصاد الكلي

ظروف الإقتصاد الكلي تؤثر على فعالية الأسواق ، وقدرة النظام المالي على توسيط الموارد ، والنمو الإقتصادي ، وعدم الإستقرار المستمر يعيق أداء الأسواق ، وهذه الظروف تؤثر على قدرة المؤسسات المالية على إستيعاب وإدارة مخاطرها. في فترات عدم الإستقرار الاقتصادي ، ويمكن أن يؤدي تقلب السوق إلى زعزعة إستقرار الدائن (بما في ذلك المودع) . وعلاوة على ذلك ، يمكن أن تكون هناك شكوك حول الحركات المستقبلية في الأسعار النسبية ، بما في ذلك أسعار الأصول وأسعار الصرف ، ويكون من الصعب على المؤسسة أن تأخذ قراراً على المدى المتوسط.

وتوفر المبادئ الأساسية في فترات مستقرة إرشادات بشأن الملامح الخارجية لنظام التأمين على الودائع ، كما يضمن يدعم النظام نفسه ثقة المودعين في مواجهة إخفاقات البنوك الفردية ، وفي

مواجهة عدم الإستقرار الإقتصادي الكلي المستمر، ومع ذلك ، توفر المبادئ الأساسية توجيهات بشأن نظام التأمين على الودائع الذي يحتاج إلى التعزيز من أجل تقديم الدعم القوي للمودعين ، النظام قد يتطلب مجموعة متنوعة من التحسينات ، بما في ذلك احتياطات أكبر، وخيارات تمويل طارئ أقوى ، والتنسيق الوثيق والمشاركة مع مشاركي شبكات الأمان الآخرين في تحسين الإستقرار المالي لنظام التأمين على الودائع في ظل هذه الظروف ، وسيتعين النظر بعناية وإعتباره النظام الجديد ، إن لم يكن مدعوماً من قبل الإصلاحات المؤسسية اللازمة ، يمكن أن يفقد مصداقيته ويفشل في تعزيز ثقة المودعين.

تقييم أوضاع الاقتصاد الكلي للولاية القضائية في تقارير المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وغالباً ما تتضمن هذه التقارير تحليل للظروف وتوقعات المسار المحتمل لمتغيرات الاقتصاد الكلي الأخيرة.

2. هيكل النظام المالي

سلامة النظام المالي يؤثر على ميزات التصميم الملائمة لنظام التأمين على الودائع ، وينبغي لأي تقييم لنظام التأمين أن ينظر في قوام وبنية القطاع المالي ، ومجموعة من المطالب المحتملة على مؤسسة التأمين على الودائع، والعناصر التي ينبغي النظر فيها هي ما يلي :

1. تقييم صحة البنوك على أساس تقييم كفاية رأس المال والسيولة وجودة الائتمان في النظام المالي ، وموارد مؤسسة التأمين على الودائع ، ويجب أن تكون قادرة على تحديد التهديدات الناشئة ، وعلاقتها القوية مع مشاركي شبكات الأمان الأخرى ، وبالمثل ، فإن موقع البنك أو عملة الودائع ، وقواعد التغطية والتعويضات ذات الصلة ، سوف تؤثر على كيفية المحافظة على الموارد من قبل مؤسسة التأمين.
2. . بنية النظام المالي من حيث عدد ونوع وخصائص البنوك ، وأنواع الودائع والمودعين المغطاة ، هذه المعلومات لها آثار في تقييم قوة وفعالية مؤسسة التأمين على الودائع ، ومدى الترابط والمنافسة والتركيز داخل النظام سوف يؤثر على الإحتمالات التي قد تهز النظام ، وجود الإدارة الرديئة يمكن أن تؤدي إلى مخاطر مجهولة الهوية في النظام المالي حيث تتجسد بشكل غير متوقع ، وينبغي تصميم نظام التأمين على الودائع بطريقة تأخذ في الإعتبار هذه المخاطر.
3. أي ترتيبات لحماية المودع الموجودة مسبقاً (مفضل الودائع وترتيبات الحماية المؤسسية) وتأثير هذه الترتيبات على إدخال أو إصلاح نظام التأمين على الودائع.

أوصاف النظام المالي يمكن أن تأتي من مجموعة متنوعة من المصادر ، ان الإختصاص نفسه ينبغي أن يقدر ويقيم قوة وسلامة النظام ، على الرغم من أن معلومات معينة للمؤسسة قد لا تكون عامة ، وبالإضافة إلى ذلك ، سوف تتضمن التقارير الاختصاصية من قبل المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، FSB أو OECD وسوف تتضمن أيضاً وصفاً للنظام المالي وتوصيات لمعالجة أي مخاطر أو تقصيرات.

3. التنظيم التحوطي والإشراف والحل :

قوة التنظيم المتعلق والإشراف تؤثر على وظائف وفعالية نظام التأمين على الودائع ، التنظيم المتعلق القوي والإشراف يضمن أن يتم تحديد نقاط ضعف المؤسسة فوراً وتصحيحها ، ويتم رصد تنفيذ التدابير التصحيحية ، وناحية النقص فيها والتدخل المبكر وهو حل فعال يساعد في خفض التكاليف المرتبطة بفشل البنوك.

قوة التنظيم المتعلق والإشراف تعد عاملاً حاسماً في تخفيف المخاطر السلوكية ، إذا شعر المساهمين وإدارة المؤسسة أنه يمكن أن تعمل مؤسساتهم بطريقة غير آمنة أو غير سليمة دون إنضباط السوق الفعال فإن المشرفين يصبحون خط الدفاع الأخير ضد الممارسات الفاشلة في غياب التنظيم القوي والإشراف ، إن مخاطر مؤسسة التأمين على الودائع لا يمكن أن تفهم بشكل كامل أو يخفف منها ، كما أن التدخل في البنوك يأتي في وقت متأخر، مما يزيد من تكلفة الحل والتكلفة لمؤسسة التأمين على الودائع ، وينبغي أن تكون السلطة الإشرافية تملك ترخيص فعال أو نظام إستئجار لمؤسسات جديدة ، وإجراء الفحوصات المنتظمة وشاملة من البنوك الفردية ، ولها نظام فعال للإنذار المبكر ، وينبغي لجميع البنوك داخل شبكة الأمان أن تخضع لحكم فعال من وكالات تتألف من شبكة الأمان ، لتعزيز بنية النظام المالي وتسهم بشكل مباشر في الإستقرار المالي.

وينبغي أن يكون نظام التحوط والتنظيم والإشراف والحل وفقاً للمعايير الدولية، بما في ذلك المبادئ الأساسية المصرفية الفعالة.

الإشراف ومفتاح ال FSB هي صفات أساسية لأنظمة فعالة ، وتجري عمليات تقييم هذا الإمتثال في إطار إستعراض FSAP بنك صندوق النقد الدولي / العالمي ، في غياب المراجعات الخارجية الأخيرة ، مثل برنامج تقييم القطاع المالي أو إستعراض FSB القضائي أيضاً التقييمات الذاتية المفيدة أو تقارير وضع هيكل للثغرات الموجودة بالمقارنة مع المعايير الدولية.

4. الإطار القانوني والقضائي

نظم التأمين على الودائع لا يمكن أن تكون فعالة إذا كانت القوانين ذات الصلة الشاملة لا وجود لها أو إذا كان متميزاً بطابع النظام القانوني من قبل تناقضات كبيرة ، الإطار القانوني له تأثير على أنشطة نظام التأمين على الودائع ، وينبغي أن يكون الإطار القانوني مطور بشكل جيد وان يتضمن نظام القوانين التجارية ، بما في ذلك الشركات ، العقد ، حقوق الدائنين ، وحماية المستهلك ، الإحتيال وقوانين الملكية الخاصة ، هذه القوانين تستخدم كدليل للمعاملات المالية والتأكد من أن المعايير موجودة ويتم تنفيذها ، وينبغي دعم النظام القانوني من قبل القضاء والتأكد من عمله بشكل جيد لنظام التأمين على الودائع ، يجب على الإطار القانوني إظهار صلاحياته المناسبة وتمكينها من حيث إجبار أعضاء البنوك على الإلتزام نحو مؤسسة التأمين على الودائع.

وتشمل قوانين الإفلاس للبنك لنظام حل خاص (SRR) للبنوك المنفصلة عن قوانين الإفلاس العامة للمؤسسة ، قوانين إفلاس المؤسسات تسمح بالتسوية عن طريق التفاوض ، حيث يمكن للمؤسسة الضعيفة إعادة هيكلة مواردها المالية ، وإعادة تنظيم عملياتها ، والحد من إلتزامات الديون وتعديل شروط الدفع ، هذه التدابير تعطي الوقت للهيئة لإعادة بناء مريح ، ومع ذلك ، فإن الوضع المالي للبنك يمكن أن يتدهور بسرعة ، مما يتسبب في إنتقال العدوى إلى المؤسسات المالية الأخرى وتقويض الإستقرار المالي ، ويتم حل هذه المؤسسات عن طريق قانون إفلاس المؤسسات العامة ، وعادة هناك فرصة للمساهمين / أو الدائنين لتحدي العمل للإعتراض على هذا العمل ، وقوانين الإفلاس العامة للمؤسسة العديد من القضايا "حيث تسمح لعدة أسابيع للمساهمين / أو الدائنين للقيام بمثل هذا الإعتراض ، وأسابيع إضافية لقاضي محكمة الإفلاس لإصدار حكمها على الإعتراض ، في مثل هذه الحالات ، تزيد إحتتمالات العدوى والمودع يعمل في مؤسسات أخرى.

لذلك هناك حاجة إلى SRR الى حل من قبل السلطات وأن تعمل في الوقت المناسب ، والحد من إنتشار العدوى والحفاظ على الإستقرار المالي ، ومن شأن هذا النظام ان يسمح للسلطة أن تتعامل مع العقود المالية ، والدفع الغير مستقر وسوق الأوراق المالية ، والضمانات المالية ، فضلاً عن تعيين مسؤول / أو المسيل . وعلاوة على ذلك ، يمكن لقانون الإفلاس الخاص ان يسمح بالحلول من مؤسسة التأمين على الودائع إلى مطالبات المودعين للمبالغ التي دفعت لهم SRR ويمكن أيضاً أن تكون عاملاً هاماً في ضمان الإتساق بين الوظائف الإشرافية وتلك المتعلقة بالإعسار لإختصاصات شبكات الأمان ، الإعتقاد على SRR يضع عملية صنع القرار في أيدي الخبراء

المختصين ، مما يتيح لهم التحرك بسرعة ، يجب أن يظل للمساهمين والدائنين إجراءات سليمة وفرصة للمراجعة القضائية.

ومع ذلك ، أي تحد ناجح يجب أن يقتصر على التعويض النقدي ، ويجب ألا تنطوي على عكس عمل السلطة الإشرافية أو الحل).

النظام القانوني قد يكون له عدد من نقاط الضعف التي تحد من فعاليته. على سبيل المثال ، الشكوك القانونية يمكن أن تفاقم الضيق المالي الذي يؤدي إلى عدوى أو ترحيل الدائن ، الضعف في الإطار القانوني يمكن أن ينقص من فعالية شبكة الأمان بشكل عام ونظام التأمين على الودائع على وجه الخصوص ، قد توجد نقاط ضعف في القوانين التي تحكم حقوق الملكية ، وحقوق الدائنين ، وإفلاس البنك وإيجاد الحل ، ويؤدي تأثير نقاط الضعف هذه الى تأخر في عملية إتخاذ القرار، وعدم التأكد من الحل النهائي ، وتسوية المنازعات الغير رسمية ، والتي يمكن أن تؤدي الى تصفيات أقل من المبالغ المستردة المثلى ، وبالتالي زيادة خسائر / التكاليف لنظام التأمين على الودائع ، وبالتالي لا بد من وضع إطار قانوني قوي وفعال لتخفيف المخاطر السلوكية.

وغالباً ما يسلب الضوء على فعالية النظام القانوني في تقارير المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي و FSB ، يكون المحامون المحليون أيضاً فكرة واسعة عن طول الفترة الزمنية التي تستغرقها الحالات ، والقدرة أو سلطة المحاكم على عكس القرارات من قبل المنظمين ، ومصداقية العملية القانونية ، ومدى ملائمة النظام القانوني للأسواق المالية الحديثة.

5. المحاسبة ونظام الإفصاح

الأنظمة المحاسبية والإفصاح السليم ضرورية للتقييم الفعال للمخاطر من قبل أنظمة التأمين على الودائع ، يمكن استخدام معلومات دقيقة وموثوقة والتي تصل في الوقت المناسب من قبل الإدارة والمودعين والسوق والسلطات لإتخاذ قرارات بشأن المخاطر على المؤسسة ، وبالتالي الزيادة في الإنضباط التنظيمي والرقابي في السوق ، كما يتضمن نظام المحاسبة والإفصاح السليم مبادئ محاسبة شاملة وواضحة المعالم وقواعد تحظى بقبول دولي واسع النطاق.

وهناك نظام لعمليات التدقيق المستقلة يضمن أن مستخدمي البيانات المالية لديها ضمان مستقل وأن تقدم الحسابات صورة صادقة وعادلة عن المركز المالي للمؤسسة المالية ، كما أنها تضمن ان يتم إعداد التقارير وفقاً للمبادئ المحاسبية المعمول بها ، برفقة مراجعي الحسابات للمساءلة في عملهم ، إن عدم وجود أنظمة محاسبية وإفصاح قوية يجعل من الصعب تحديد المخاطر ، حيث ما يحتاج

جميع مشاركي شبكة الأمان المالي، بما في ذلك التأمين على الودائع يجب أن يكون لديها إمكانية الحصول على معلومات مالية موثوق بها وفي الوقت المناسب.

IV. قضايا خاصة في تطبيق المبادئ الأساسية

أنظمة ضمان الودائع الإسلامية

إن صناعة الخدمات المالية الإسلامية تنمو بشكل سريع ، هذا النمو لم يكن في الدول الإسلامية فقط ، ولكن أيضا في باقي أنحاء العالم ، وقد شجعت هذه التطورات إنشاء نظم التأمين على الودائع الإسلامية (IDIS) في بعض الولايات القضائية ، لحماية الودائع الإسلامية وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

في حين أن مفهوم IDIS هو جديد نسبياً بالمقارنة مع البنوك التقليدية ، هناك حاجة متزايدة لتوفير تغطية التأمين على الودائع للقطاع المصرفي الإسلامي ، وإنشاء مثل هذه الأنظمة ، على الرغم من أن المبادئ الأساسية الواردة في هذه الوثيقة هي عموماً قابلة للتطبيق لتوجيه إنشاء IDIS فعال ، كما أنها لا تأخذ في عين الاعتبار المتطلبات الإسلامية تحديداً الخاصيات المميزة لهذا السبب ، يتم وضع مجموعة من المبادئ الأساسية من قبل منظمة الأيادي لأنظمة إسلامية فعالة لتأمين الودائع في وثيقة منفصلة من قبل IADI ، بالتعاون مع المنظمات والهيئات التي لها علاقة بالمعايير الإسلامية ومع المنظمات الأخرى المشابهة.

أنظمة ضمان ودائع متعددة

هناك عدد من السلطات القضائية الوطنية وأكثر من نظام واحد لتأمين الودائع يعمل داخل حدودها ، ويشار إلى هذه الأنظمة بأنها متعددة (MDIS) ، في بعض الحالات ، يتم إنشاء هذه الأنظمة على المستوى دون الوطني أو الإقليمي داخل الولاية الوطنية، وفي حالات أخرى قد تسمح لنوع واحد من البنوك بالحصول على تغطية تكميلية من أكثر من منظمة واحدة ضمن نفس الولاية القضائية.

الاختلافات في الأهداف والوصايا وميزات التصميم بين الأنظمة المتعددة يمكن أن تؤدي إلى تعقيدات تنظيمية والتي يمكن أن تؤدي إلى عدم الكفاءة التنافسية وبعض المخاوف المحتملة ، ولذلك في الحالات التي توجد فيها الأنظمة المتعددة في نفس الولاية الوطنية ، فإنها تحتاج إلى

ترتيب وتنسيق في تبادل المعلومات ، ولهذا الأمر أهمية خاصة في ضمان الوعي العام حول فعالية الأنظمة المختلفة ، ومهمة أيضاً للتأكد من أن الاختلافات في التغطية عبر المؤسسات العاملة ضمن هذا الاختصاص لا تؤثر سلباً على فعالية النظام العام للتأمين على الودائع والإستقرار المالي.

الإدراج المالي

وعلى الرغم من أن جل إختصاصات تعزيز الشمول المالي لا يقع ضمن وصاية مؤسسة التأمين على الودائع ، يجب على مؤسسات التأمين على الودائع بذل مجهود لمواكبة المبادرات والإدراجات المالية والإبتكارات التكنولوجية المرتبطة بها والتي تحدث في إختصاصتها ، وخاصة تلك التي تؤثر على المودعين على نطاق صغير ، إشتراك التأمين على الودائع في تعزيز الشمول المالي على سبيل المثال توسيع نطاق التغطية لمنتجات القيمة المخزنة مثل الودائع ، ينبغي أن يتم مع مشاركة قوية وتنسيق مع السلطات الرقابية ومشاركي شبكة الأمان المالي الآخرين. وبالإضافة إلى التوعية العامة

تفضيل المودع ، وتفضيل المودع المؤمن بشكل خاص ، يمكن أن يقلل من تكاليف سداد الديون وتعويض المودعين (حيث الحلول موجودة للمؤمن) ، بما في ذلك في الحالات التي يتوقع للمؤمن المساهمة فيها بالحل ، يجوز له أيضاً تسهيل تنفيذ خيارات الحل ، مثل نقل الودائع جزئياً ، وإستخدام عملية ربط المؤسسات ، وتحويل الديون إلى حقوق المساهمين ، بالإضافة إلى ذلك ان أكثر وحدة معالجة للمودعين عبر الولايات القضائية يمكن أن يسهم في قرارات أكثر فعالية عبر الحدود.

من ناحية أخرى ، يمكن لمفضل الإيداع أن يؤدي إلى بعض العواقب غير المقصودة المحتملة ، عندما يتم إعطاء المودعين أولوية نسبية أعلى ، لأنه يزيد من التعرض للخسارة المحتملة للدائنين ذوي المستوى المنخفض ، ورداً على ذلك يمكن للدائنين غير المودعين إتخاذ إجراءات لحماية أنفسهم بشكل أفضل ، مثل مطالباتهم أو تقصير شروط الإستحقاق ، هذه الإجراءات يمكن أن يكون لها آثار عميقة على التمويل المصرفي ، ويمكن تعويض أي فوائد إيجابية لمفضل الودائع ، يمكن لمفضل الودائع الرئيسي عمل تصنيف لمودعي المصارف الأجنبية الفاشلة من أجل حماية المودعين المحليين (أي ربط الممتلكات).

في الختام، السلطات القضائية تنظر في تعريف تفضيلات المودع ، أو تغيير ترتيباتها من أجل تفضيلات المودع الموجودة ، ويجب أن توازن بين المزايا والعيوب في سياق إطارها القانوني والقضائي وهيكل النظام المالي.

المبادئ الأساسية وتقييم الإمتثال

المبدأ (1) أهداف السياسة العامة

أهداف السياسة العامة الرئيسية لأنظمة التأمين على الودائع هي لحماية المودعين والمساهمة في الإستقرار المالي ، هذه الأطراف يجب أن تكون محددة رسمياً ويتم الكشف عنها علناً ، ويجب أن يعكس تصميم نظام التأمين على الودائع أهداف السياسة العامة للنظام.

المعايير الأساسية : -

1. أهداف السياسة العامة لنظام التأمين على الودائع محددة بشكل رسمي واضح على الملأ، على سبيل المثال من خلال التشريعات والمستندات الداعمة للتشريع.
2. تصميم نظام التأمين على الودائع يتفق مع أهداف السياسة العامة للنظام.
3. هناك مراجعة لمدى تلبية نظام التأمين على الودائع لأهداف السياسة العامة ، ويشمل هذا ، مراجعة داخلية تجري على أساس منتظم من قبل الهيئة الإدارية ومراجعة خارجية تجري بشكل دوري من قبل هيئة خارجية على سبيل المثال (الهيئة التي يكون فيها مؤمن الودائع في صورة حساب أو كيان مستقل مع عدم وجود تضارب في المصالح مثل المراجع العام).

ويجب أن تأخذ أي مراجعة في الإعتبار آراء أصحاب المصلحة الرئيسية.

4. إذا أدرجت أهداف إضافية للسياسة العامة والتي يجب ألا تتعارض مع الهدفين الرئيسيين (حماية المودعين - والمساهمة في إستقرار النظام المالي).

المبدأ (2) التفويض والسلطات.

ينبغي أن يدعم التفويض والسلطات في التأمين على الودائع أهداف السياسة العامة ويكون واضحاً ومحددأ ورسمياً في التشريع.

المعايير الأساسية :-

1. التفويض والسلطات في التأمين على الودائع ، يجب أن يكون رسمياً وواضحاً ومحددأ في التشريع ومتفق مع أهداف السياسة العامة.
2. التفويض يوضح أدوار ومسؤوليات مؤسسات التأمين على الودائع وملائمتها مع تفويضات المشاركين في شبكات الأمان الأخرى.
3. سلطات مؤسسات التأمين على الودائع تدعم تفويضها وتمكن مؤسسة التأمين على الودائع من تحقيق أدوارها ومسؤولياتها.
4. تشمل صلاحيات مؤسسات التأمين على الودائع ، ولكن لا تقتصر على :-
 - تقييم وجمع الأقساط وجباية الرسوم.
 - نقل الودائع إلى بنك آخر.
 - تعويض المودعين المؤمن عليهم.
 - الحصول على المعلومات من البنوك مباشرة في الوقت المناسب ، على أن تكون دقيقة وشاملة ومفيدة لتنفيذ صلاحياتها.
 - تلقي وتبادل المعلومات في الوقت المناسب على أن تكون دقيقة وشاملة ضمن شبكة الأمان وتطبيقها مع المشاركين في شبكات الأمان المعمول بها في جهات قضائية أخرى.
 - إلتزام البنوك قانوناً بالتعامل مع مؤسسة التأمين على الودائع لإمكانية (الوصول لمعلومات عن المودع) والإلتجاء لشبكات الأمان الأخرى للقيام بذلك نيابة عن مؤسسة ضمان الودائع.
 - وضع الميزانيات التشغيلية ، السياسات ، النظم والممارسات .
 - إبرام العقود.

المبدأ (3) الحكم

ينبغي أن تكون مؤسسة التأمين على الودائع مستقلة وتدار بشكل جيد وشفاف ويمكن مساءلتها وبمعزل عن التدخل الخارجي.

المعايير الأساسية :-

1. مؤسسة التأمين على الودائع يجب أن تكون مستقلة من الناحية العملية وأن تكون قادرة على استخدام سلطاتها دون التدخل من أطراف خارجية لتنفيذ صلاحياتها ، وذلك دون تدخل الحكومة - أو البنك المركزي أو أي تدخل رقابي قد يعيق الإستقلالية العملية لمؤسسة التأمين على الودائع.
2. الهيئة الإدارية لمؤسسة التأمين على الودائع يمكن أن تقدم للمساءلة أمام سلطة أعلى.
3. مؤسسة التأمين على الودائع يجب أن تكون لديها القدرات مثل (الموارد البشرية ، الميزانية ، رواتب كافية لإجتذاب وإستبقاء الموظفين المؤهلين ، لدعم إستقلالها التشغيلي وتحقيق صلاحياتها) .
4. يجب أن تُحكم مؤسسة التأمين على الودائع جيداً وتخضع للممارسات السليمة للحوكمة ، بما في ذلك المساءلة ، الرقابة الداخلية ، أنظمة الشفافية وكشف البيانات ، الهيكل المؤسس للتأمين على الودائع يقلل من إحتتمالات وقوع صراعات حقيقية أو متوقعة بسبب الفوائد.
5. مؤسسة التأمين على الودائع تعمل بطريقة شفافة ومسؤولة ، بحيث تكشف وتنشر المعلومات المناسبة لأصحاب المصلحة على أساس منتظم.
6. النظام الأساسي أو القوانين والسياسات الأخرى ذات الصلة التي تحكم التأمين على الودائع يحدد ما يلي :-

- الهيئة الإدارية والإدارة هما عنصرين "لائقين وبصورة سليمة".
- أعضاء الهيئة الإدارية والرئيس لمؤسسة التأمين على الودائع (بإستثناء المعينين بحكم منصبهم) يخضعون لشروط محددة وشروط ثابتة.
- يجب أن تكون هناك عملية شفافة لتعيين وعزل أعضاء الهيئة الإدارية ورئيس مؤسسة التأمين على الودائع ، يمكن عزل أعضاء الهيئة الإدارية ورئيس مؤسسة التأمين على الودائع من منصبه خلال فترة ولايتهم فقط لأسباب محددة أو المحددة في القانون واللوائح الداخلية أو قواعد السلوك المهني ، وليس من دون سبب .
- أعضاء الهيئة الإدارية والموظفين يخضعون لمعايير أخلاقية عالية وقواعد شاملة لقواعد السلوك للحد من إحتتمالات وقوع صراعات أو تضارب في المصالح .

7. يتم تقييم مؤسسة التأمين على الودائع بانتظام على المدى الذي تحددها مسؤولياتها ، ومؤسسة التأمين على الودائع تخضع لعمليات مراجعة الحسابات الداخلية والخارجية العادية.
8. تركيبة الهيئة الإدارية تقلل من احتمالات وقوع صراعات حقيقية أو المتوقعة بسبب الفوائد ، من أجل الحفاظ على الإستقلالية التشغيلية ، ممثلو منظمات شبكات الأمان المالية الأخرى التي تشارك في الهيئة الإدارية لا تخدم كرئيس أو بتشكيل أغلبية .
9. الهيئة الإدارية تعقد إجتماعات منتظمة للإشراف مع إدارة شؤون التأمين على الودائع ،(على أساس ربع سنوي وأكثر من ذلك في كثير من الأحيان بحسب ما تقتضيه الضرورة).

المبدأ (4) العلاقات مع المشاركين في شبكات الأمان الأخرى

من أجل حماية المودعين والمساهمة في الإستقرار المالي ، يجب أن يكون هناك إطار رسمي وشامل للتنسيق الوثيق للأنشطة وتبادل المعلومات ، وعلى أساس مستمر ، بين مؤسسة التأمين على الودائع ومشاركي شبكة الأمان المالي الآخرين.

المعايير الأساسية :-

1. تبادل المعلومات المستمر وتنسيق الإجراءات وتصريحها رسمياً من خلال التشريع واللوائح بالإضافة إلى مذكرات التفاهم ، والاتفاقات القانونية ، أو مزيج منها.
2. تطبيق قواعد بشأن سرية المعلومات على جميع المشاركين في شبكات الأمان ، وتبادل المعلومات فيما بينها ، حيث سرية المعلومات محمية بموجب القانون ، أو من خلال إتفاقيات حتى لا تمنع مشاركة المعلومات ضمن شبكة الأمان.
3. تبادل المشاركين في شبكة الأمان المعلومات بشكل مستمر، وخاصة عندما يجري إتخاذ الإجراءات الإشرافية المادية مع أخذ أعضاء البنك بعين الإعتبار.
4. في الحالات التي توجد فيها مؤسسات تأمين على الودائع متعددة تعمل في نفس الدولة ، يتم إتخاذ ترتيبات لتقاسم المعلومات وتنسيقها بين مؤسسات التأمين على الودائع.

المبدأ (5) القضايا العابرة للحدود

حيث هناك تواجد مادي للبنوك الأجنبية في الولاية القضائية عليه ينبغي مشاركة المعلومات وإجراء ترتيبات تنسيقية بين مؤسسات التأمين على الودائع في الولاية القضائية ذات الصلة.

المعايير الأساسية :-

1. عندما يكون هناك وجود مادي للبنوك الأجنبية (على سبيل المثال الشركات التابعة للبنوك الأجنبية أو فروعها) حيث ينبغي مشاركة المعلومات وإجراء ترتيبات تنسيقية بين مؤسسات التأمين على الودائع ومشاركي شبكات الأمان وفقاً للأحكام السرية.
2. في الظروف التي تكون فيها مؤسسة التأمين على الودائع هي المسؤولة عن تغطية الودائع في ولاية قضائية أجنبية ، أو عندما أن تكون مؤسسات التأمين على الودائع أكثر من واحدة ومسؤولة عن التغطية في ولاية قضائية توجد إتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف لتحديد أي مؤسسة تأمين على الودائع هي المسؤولة عن سداد الرسوم ، ووضع أقساط التأمين ، والتوعية العامة.

المبدأ (6) دور المؤمن على الودائع في التخطيط للطوارئ وإدارة الأزمات

يجب أن يكون دور مؤسسة التأمين على الودائع فعال في التخطيط للطوارئ وإدارة الأزمات ، والتأكد من قدرته على الإستجابة بفاعلية للخطر ، كفشل البنوك وغيرها من الأحداث ، إن إستراتيجيات تطور نظام الإستعداد للأزمات الواسع وسياسات الإدارة ، هي مسؤولية مشتركة بين جميع المشاركين في شبكات الأمان ، وينبغي أن تكون مؤسسة الودائع عضواً في أي إطار مؤسسي لضمان الإتصال والتنسيق المستمر الذي يضم المشاركين في شبكة الأمان المالي ، المتعلقين بنظام الإستعداد لمواجهة الأزمات.

المعايير الأساسية :-

1. مؤسسة التأمين على الودائع لديها خطط فعالة لحالات الطوارئ وسياسات إدارة الأزمات مع ضمان أنها قادرة على الإستجابة بفاعلية للخطر كتعثر البنوك وغيرها من الأحداث.
2. مؤسسة التأمين على الودائع تطور وتختبر بانتظام خطط التخطيط للطوارئ وإدارة الأزمات الخاصة بها.
3. مؤسسة التأمين على الودائع عضواً في أي إطار مؤسسي للإتصال والتنسيق المستمر الذي يضم المشاركين في شبكات الأمان ، المتعلقة بالإستعداد لمواجهة الأزمات وإدارتها.
4. تشارك مؤسسة التأمين على الودائع في عمليات التخطيط للطوارئ ومحاكاة التمارين المتعلقة بالإستعداد لمواجهة الأزمات وإدارتها ويشاركها في ذلك جميع مشاركي شبكات الأمان.
5. تشارك مؤسسة التأمين على الودائع في تطوير خطط إدارة الإتصالات ما قبل وما بعد الأزمة التي تنطوي على جميع مشاركي شبكات الأمان ، لضمان الوعي العام.

المبدأ (7) العضوية

العضوية في نظام التأمين على الودائع إلزامية على جميع البنوك .

المعايير الأساسية : -

1. العضوية في نظام التأمين على الودائع إلزامية لجميع البنوك ، بما في ذلك البنوك المملوكة للدولة (مع أو بدون ضمانات واضحة) وجميع البنوك تخضع لقواعد تنظيمية تحوطية وإشرافية .
2. إذا حدث الإنضمام إلى نظام ضمان وودائع منشأ حديثاً ، وأن إنضمام أحد البنوك لا يتوافق مع جميع المتطلبات الإشرافية وسمح له بدخول النظام مطلوب أن يكون للمؤسسة خطة ذات مصداقية لمعالجة أي قصور في غضون فترة زمنية محددة (مثال / سنة واحدة) .
3. يتم ذكر الشروط العملية والإطار الزمني لمنح العضوية بشكل صريح وشفاف .
4. إذا كانت مؤسسة التأمين على الودائع ليست مسؤولة عن منح العضوية في نظام التأمين على الودائع ، وتحدد الإجراءات القانونية أو الإدارية إطار زمني واضح ومعقول يتم من خلاله التشاور مع مؤسسة التأمين على الودائع أو إبلاغها مسبقاً ، وتعطي المعلومات الكافية حول طلب الحصول على ترخيص جديد.
5. عندما يتم إلغاء العضوية وإلغاء الترخيص وتسليم رخصة للبنك ، يتم فوراً إشعار المودعين وإبلاغهم بإستمرارية ودائعهم حتى موعد محدد.
6. عندما يتم إنهاء عضوية أحد الأعضاء من قبل مؤسسة التأمين على الودائع ، الترتيبات المعمول بها ، السحب الفوري لترخيص البنك من تلقي الودائع وذلك من قبل السلطة المختصة عند الإنهاء ، يعطى إشعار فوري للمودعين لإبلاغهم بإستمرار ضمان الودائع الموجودة حتى موعد نهائي محدد.

المبدأ 8_ التغطية

يتعين على صناع القرار تحديد بوضوح مستوى ونطاق تغطية الودائع ، التغطية يجب أن تكون محدودة ، تغطية أغلبية كبيرة من المودعين و ترك كمية كبيرة من الودائع تتعرض لإنضباط السوق ، وينبغي أن تكون تغطية التأمين على الودائع بما يتفق مع أهداف السياسة العامة لنظام التأمين على الودائع وميزات التصميم ذات الصلة .

المعايير الأساسية : -

1. بوضوح يتم التعريف بالودائع المؤمن عليها في انون أو لائحة وتعكس أهداف السياسة العامة ، ويشمل هذا التعريف نطاق مستوى التغطية إذا كان نوع معين من الودائع والمودعين غير مؤهلين لحماية الودائع ، يتم تحديده بوضوح وبسهولة ولا تؤثر على سرعة التعويض.
2. مستوى ونطاق التغطية محدودة ، وهي مصممة لتكون ذات مصداقية ، وذلك للتقليل من مخاطر التي تؤثر على البنوك وألا تؤثر على إنضباط السوق ، يتم تعيين مستوى ونطاق التغطية بحيث أن غالبية كبيرة من المودعين عبر البنوك محمية تماماً مع ترك نسبة كبيرة من قيمة الودائع غير محمية ، وفي حالة عدم وجود نسبة كبيرة من قيمة الودائع المحمية يتم تخفيف الخطر المعنوي بناءً على اللوائح الصارمة والإراف السليم ، فضلاً عن ميزات التصميم الأخرى لنظام التأمين على الودائع .
3. تنطبق مؤسسة التأمين على الودائع مستوى ونطاق التغطية بالتساوي على جميع البنوك الأعضاء فيها.
4. مؤسسة التأمين على الودائع لا تندمج في إعادة التأمين.
5. تتم مراجعة مستوى ونطاق التغطية دورياً (مثال _ على الأقل كل 5 سنوات) لضمان أن تلبى أهداف السياسة العامة لنظام التأمين على الودائع.
6. في حالة دمج البنوك المنفصلة التي هي أعضاء في نفس نظام التأمين على الودائع ، يتمتع المودعون من البنوك المدمجة بتغطية منفصلة تصل إلى أقصى حد للتغطية) لكل من البنوك لفترة محدودة ، والمعلن عنها كما عرف في القانون واللائحة ، يجب أن تحمل البنوك المدمجة إخطار المودعين المتضررين ، بما في ذلك إطرعهم على التاريخ الذي سوف تنتهي فيه التغطية المنفصلة.
7. وضع الإقامة أو جنسية المودعين ليس لديها تأثير على التغطية .

8. وفي الحالات التي توجد فيها عدة مؤسسات تأمين على ودائع تعمل في نفس الولاية الوطنية ، أي اختلافات في التغطية عبر البنوك العاملة داخل تلك الولاية القضائية لا تؤثر سلباً على فعالية نظام التأمين على الودائع الإجمالية والإستقرار المالي.

9. يتم ضمان الودائع بالعملات الأجنبية إذا تم إستخدامها على نطاق واسع في الولاية القضائية.

10. في الحالات التي توجد التغطية الكاملة ، هناك خطة ذات مصداقية للإنتقال من الضمان الشامل إلى التغطية المحدودة ، ويشمل ذلك : -

- تقييم البيئة الاقتصادية بما له من تأثير على النظام المالي ، الذي أجري قبل بدء الولاية القضائية من ضمانة كاملة لتغطية محدودة .

- وتيرة التحول إلى التغطية المحدودة تكون متنسقة مع حالة التمويل المالي ، واللوائح الإحتياطية ، والإشراف ، والإطار القانوني ، والقضائي ، والأنظمة المحاسبية والإفصاح.

- صناع القرار لديها استراتيجيات الاتصال الفعالة للتخفيف من ردة فعل الجمهور السلبي لعملية الانتقال.

- عند وجود مستوى عال من حركة رؤوس الأموال ، أو سياسة التكامل الإقليمي ، قرار خفض حدود التغطية ، يأخذ في الإعتبار مستويات الحماية المختلفة للولاية القضائية والسياسات ذات الصلة.

المبدأ 9_ مصادر وإستخدامات الأموال

يجب أن توفر مؤسسة التأمين على الودائع الأموال المتاحة وجميع آليات التمويل اللازمة لضمان التعويض الفوري لمطالبات المودعين ، بما في ذلك ترتيبات تمويل السيولة المضمونة على أن تقع المسؤولية عن دفع تكلفة التأمين على الودائع على البنوك.

المعايير الأساسية : -

1. يتم توفير التمويل لنظام التأمين على الودائع على نحو مسبق ، ويكون معرفاً بوضوح في القوانين أو اللوائح.
2. تمويل نظام التأمين على الودائع من مسؤولية البنوك الأعضاء.
3. البدء في إنشاء مؤسسة تأمين على الودائع يسمح لها بقبول هبات أو مساعدات من قبل الحكومة أو المنظمات الدولية المانحة ، ويجب أن يتم سدادها بالكامل للجهة المانحة قبل أي جهة أخرى (حيث لها الأولوية).
4. ترتيبات التمويل الطارئ لنظام التأمين على الودائع ، بما في ذلك مصادر ما قبل الترتيب و تكون مضمونة لتمويل السيولة ، وترد صراحة على في قانون أو لائحة ، ويمكن أن تشمل مصادر تمويل مع الحكومة ، البنك المركزي أو الإقتراض من السوق ، إذا تم إستخدام الإقتراض من السوق باعتبارها ليس المصدر الوحيد ، يتم وضع الترتيبات مقدماً لتمويل السيولة الطارئة لضمان الحصول عليها في الوقت المناسب.
5. عند إنشاء مؤسسات التأمين على الودائع يجب مراعاة الآتي : -
 - يتم تحديد حجم التمويل المستهدف على معايير واضحة وشفافة وتخضع لمراجعة دورية.
 - تحديد إطار زمني معقول لتحقيق حجم التمويل المستهدف.
6. مؤسسة التأمين على الودائع هي المسؤولة عن الإستثمار السليم وإدارة أموالها على النحو التالي ::
 - الحفاظ على رأسمال وصيانة السيولة .
 - أن سياسات وإجراءات إدارة المخاطر كافية ، لتوفير الرقابة الداخلية والتنبأ بالإندثار المبكر.
7. مؤسسة التأمين على الودائع يمكنها إيداع الأموال في البنك المركزي ، مؤسسة الودائع تمثل لقواعد الحد من الإستثمارات الكبيرة في البنوك.
8. عندما يكون مؤسسة التأمين على الودائع ليس لها سلكة في إتخاذ القرار ، ولكن لديها خيار ضمن الإطار القانوني بإستخدام أموالها من أجل إيجاد حل للمؤسسات الأعضاء الأخرى غير التصفية في مثل هذه الحالات يتم إستيفاء الشروط التالية :

- يتم إعلام المؤمن على الودائع وإشراكه في عملية صنع القرار.
- عند إستخدام أموال مؤسسة الودائع يجب أن يتم توضيحها وتوثيقها ، ويتم تحديدها بشكل واضح ورسمي.
- عندما يتم تسوية بنك من خلال عملية تسوية أخرى غير التصفية ، وأن تكون تلك النتائج فعالة قابلة للتحليل وإعادة الهيكلة مما يحد من تعرض مؤمن الودائع من المساهمة في تمويل إضافي فيما يتعلق بنفس الإلتزام.
- المساهمات في التكاليف تكون محدودة بالكمية التي أتفق عليها مؤمن الودائع من المبالغ المتوقع إستردادها من التصفية.
- المساهمات لا تستخدم لإعادة رسمة مؤسسات تم حلها مسبقاً ما لم يتم تخفيض مصالح خملة الأسهم إلى صفر وغير المؤمن عليهم والدائنين غير مضمونين يخضعون إلى الخسائر بالتساوي وفقاً للأولوية المطالبة القانونية.
- إستخدام أموال المؤمن الودائع تخضع لعملية تدقيق مستقلة ويتم إبلاغ مؤمن الودائع بالنتائج .
- جميع الإجراءات المتعلقة بأموال مؤمن الودائع تخضع للمراجعة السابقة.

المبدأ 10_ الوعي العام

من أجل حماية المودعين والمساهمة في الإستقرار المالي ، فمن الضروري أن يكون العامة على علم بشكل مستمر حول الأسس الجارية عن فوائد ومحددات التأمين على الودائع.

المعايير الأساسية : -

1. مؤسسة التأمين على الودائع هي المسؤولة عن تعزيز الوعي العام في نظام التأمين على الودائع ، باستخدام مجموعة متنوعة من وسائل الاتصال بشكل مستمر كجزء من برامج الإتصال شاملة.
2. في حالة الإنهيار للبنك ، يجب على مؤسسة التأمين على الودائع إبلاغ المودعين بطريقة مناسبة وكما هو موضح في القانون عبر وسائل الإعلان ، مثل النشرات الصحفية ، إعلانات مطبوعة ، مواقع الشبكة ، مواقع الشبكة العنكبوتية ، ووسائل الإعلام الأخرى ، ويكون الإبلاغ محدداً على النحو التالي :
 - أين ، وكيف ، ومتى ، سيتم حصول المودعين على ودائعهم.
 - معلومات المودع أو المؤمن عليه يجب أن توفر من أجل الحصول على الدفع .
 - وإذا تم القيام بدفع مقدم أو قسط.
 - ما إذا سيفقد أي أموال أي مودع أمواله والإجراءات التي بها يستطيع المودعين غير المؤمن عليهم يمكن أن يحولوا مطالباتهم إلى المصفي ليشملها الضمان عن نسبتهم الغير مؤمنة.
3. برنامج الوعي العام أو أنشطة نقل المعلومات حول ما يلي :
 - نطاق العمل مثال (أنواع من أنواع الوسائل المالية والمودعين الذين يغطيهم التأمين على الودائع والذين لا يغطيهم)
 - قائمة بالبنوك الأعضاء وكيفية تحديدها.
 - حدود تغطية تأمين الوديعة.
 - معلومات أخرى ، مثل وكيل أو مندوب مؤمن الوديعة.
4. أهداف برنامج التوعية العامة مثال (مستويات التوعية المستهدفة) محددة بوضوح وبما يتفق مع أهداف السياسة العامة نظام التأمين على الودائع.
5. يضع مؤمن الوديعة إستراتيجية طويلة المدى لتفي بأهداف التوعية العامة وتوزيع الميزانية للتأسيس والإحتفاظ بالمستوى المستهدف من التوعية العامة عن تأمين الوديعة
6. يعمل المؤمن على الودائع بشكل وثيق مع البنوك والمشاركين في شبكات الأمان الأخرى لضمان الإتساق ودقة المعلومات المقدمة للمودعين وزيادة الوعي على الأسس الجارية ، ويطلب القانون

واللوائح من المصارف تقديم المعلومات حول التأمين على الودائع في الشكل واللغة التي تحددها مؤسسة التأمين على الودائع

7. سيراقب مؤمن الوديعة بشكل أساسي ، نشاطات التوعية العامة ، ويعد ويجهز ، بشكل منتظم التقييم المستقل لفعالية نشاطاته ، وبرنامج التوعية العامة الخاص به

8. المودعون في الولاية القضائية والمتأثرون بترتيبات الصيرفة عبر الحدود والتي تم إنشائها عبر فروع المصارف الأجنبية أو توابعها الفرعية ، سيتم تزويدهم بالمعلومات الواضحة عن وجود وتحديد أن مؤمن الوديعة مسؤولاً عن إعادة الأموال بصورة قانونية وعن حدود ونطاق التغطية.

المبدأ 11_ الحماية القانونية

إن مؤمن الوديعة والأفراد الذين يعملون معاً حالياً وفي السابق ، يجب أن تكون لهم الحماية التامة من المسؤولية القانونية والتي تنشأ من الدعاوى القضائية والإدعاء والقضايا الأخرى لقراراتهم وتصرفاتهم أو الإهمال بحسن نية أثناء قيامهم بكافة مهامهم على أن تكون الحماية القانونية معرفة في التشريعات.

المعايير الأساسية : -

1- إن الحماية القانونية المحددة في التشريعات مقدمة الى مؤمن الوديعة ومدرائه الحاليين والسابقين ومسئوليه وموظفيه وأى فرد إستخدمه أو إستبقاه مؤمن الوديعة حالياً او فى السابق ، عن القرارات المتخذة والأفعال أو الإهمال بحسن النية للقيام بكافة مهامهم .

2- الحماية القانونية تستبعد الأضرار والأحكام الأخرى ضد هولاء الأفراد وتكاليف تغطيتها ، متضمنة تكاليف المحاماة والدفاع التى يتم التعرض لها (وليس إستعادة المصروفات فقط بعد الدفاع الناجح)

3- إن سياسات التشغيل وإجراءات مؤمن الوديعة تتطلب حماية قانونية للأفراد لكشف تضارب المصالح الحقيقي والمنظور والتمسك بالقوانين ذات الصلة الوثيقة بالسلوك والإدارة لضمان أنهم مسئولون وعرضة للمحاسبة .

4- إن الحماية القانونية لاتمنع المودعين أو الأفراد ، المدعيين ، أو المصارف من عمل مبادرات قانونية لتصرفات أو إهمال مؤمن الوديعة بصورة عامة او فى إجراءات المراجعة الإدارية مثال (التصرفات المدنية) .

المبدأ 12_ التعامل مع الأطراف الخطأ في فشل البنوك

يجب تزويد مؤمن الوديعة أو السلطات الأخرى ذات الصلة بسلطة تمكنها من الإصلاح القانوني للأفراد الذين تسببوا في إفلاس وتضرر المصرف.

المعايير الأساسية : -

1. ان إدارة الأطراف المسؤولة والمرتبطة بقصور وإفلاس المصرف (المسئولين - المدراء - المالكين) علاوة على إدارة الأطراف ذو الصلة أو مقدمى الخدمات المهنية مثال (المراجعين - المحاسبين - المحامين ومقيمي الأصول) سيخضعون للبحث والتحري ، إن البحث والتحري عن إدارة هؤلاء الأطراف يجب أن يقوم به واحد أو أكثر من مما يلي (مؤمن الوديعة - المشرف أو السلطة التنظيمية أو سلطات البحث الجنائي أو أى أجهزة ضبط أو أى أجهزة مهنية . حسب المطبق) .
2. ستتخذ السلطات ذات الصلة الخطوات الوثيقة المناسبة لتعقب هؤلاء الأطراف المحددين كمتهمين عن إفلاس وقصور المصرف ، إن الأطراف المتهمين سيخضعون للعقاب أو الإصلاح ، والعقاب أو الإصلاح سيشمل الإجراءات التأديبية على المستوى المهني والشخصي (متضمنة الغرامات والعقوبات) والملاحقة القضائية والجنائية والدعاوى المدنية عن الأضرار .
3. إن مؤمن الوديعة أو السلطات المختصة الأخرى لديها سياسات أو إجراءات لضمان أن المطلعين والأطراف ذات الصلة ومقدمي الخدمات المهنية الذين يعملون لدى المصرف الذى أفلس قد تم التحري عنهم بطريقة مناسبة عن الأعمال الخاطئة وعن إتهامهم بإفلاس المصرف .

المبدأ 13_ الكشف المبكر والتدخل في الوقت المناسب

يجب أن يكون مؤمن الوديعة جزء من إطار العمل داخل شبكة الأمن المالي التي تقدم الإكتشاف المبكر والتدخل في الوقت المناسب في المصارف المتعثرة ، على أن يوفر الإطار العام للتدخل قبل أن يصبح البنك غير قادر على الإستمرار ، وذلك لحماية المودعين والمساهمة في الإستقرار المالي.

المعايير الأساسية : -

1. إن مؤمن الوديعة هو جزء فعال في إطار العمل داخل شبكة الأمن المالي والتي تقدم الكشف المبكر والتدخل في الوقت المناسب في البنوك التي بها مشاكل مالية قبل ان يصبح البنك غير قادر على الإستمرار.
2. المشاركون في شبكات الأمان لديهم الإستقلالية التشغيلية والقدرة على أداء أدوار كل منها في إطار الكشف المبكر والتدخل في الوقت المناسب.
3. يتضمن إطار العمل مجموعة معايير كمية ونوعية معرفة بوضوح والتي تستخدم لإحداث التدخل في الوقت المناسب أو الأعمال التصحيحية والمعايير هي :-
 - معرفة بوضوح في القانون أو اللائحة أو الإتفاقيات.
 - تتضمن مؤشرات السلامة والصحة مثال (رأس مال المؤسسة ، ونوعية الأصول ، والإدارة ، والأرباح ، والسيولة ، والحساسية لمخاطر السوق) .
 - تتم المراجعة دورياً ، وإضفاء الطابع الرسمي لهذه المراجعة.

المبدأ 14_ فشل عملية الحل

يجب أن يمكن نظام حل الإفلاس الفعال مؤمن الوديعة من تقديم الحماية للمودعين والمساهمة في الإستقرار المالي ، ويجب أن يشمل إطار العمل القانوني على نظام حل خاص .

المعايير الأساسية : -

1. إن مؤمن الوديعة يمتلك الإستقلال فى التشغيل والمصادر الكافية لممارسة سلطات القرار والتي تتوافق مع ولايتها .
2. يضمن نظام إصدار القرار والحل أن كافة المصارف قابلة للحلول عبر نطاق عريض من السلطات والخيارات .
3. وأينما يكون هنالك مشتركين متعددين فى شبكة الأمن المالي مسئولون عن الحل وإصدار القرار ، إن إطار العمل القانوني يزود الوكلاء وسلطات هؤلاء المشتركين ، بالتقسيم الواضح للأهداف ، وعدم وجود ثغرات فى المواد وتداخلات أو عدم المطابقة ويتم وضع ترتيبات واضحة للتنسيق .
4. إن إجراءات حماية المودعين والحل ليست مقتصرة على إسترداد أموال المودعين فقط ، إن سلطات صنع القرار والحل لديها أدوات قرار وحلول فعالة مصممة للمساعدة فى الحفاظ على الوظائف الهامة لحل المصرف ، وهذه تتضمن ولكن لا تقتصر على السلطة لإستبدال وإحالة الإدارة العليا وإنهاء العقود نقل وبيع الأصول والمطلوبات وكتابة وتحويل الديون للعدالة أو إنشاء مؤسسة جسريه مؤقتة .
5. واحد أو أكثر من طرق الحل الموجودة تسمح بأن يكون الحل بطريقة مرنة وبأقل التكاليف مقارنة بالمتوقع فى شبكة تصفية الإسترداد المتوقع .
6. تتبع إجراءات الحل هيكل للدائنين والذي يتم فيه ضمان أن الودائع محمية من الخسارة المشتركة وأن حاملي الأسهم يأخذون الخسائر الاولى .
7. إن نظام الحل لا يميز بين المودعين على أساس جنسياتهم أو أماكن إقامتهم .
8. إن نظام الحل معزول ضد القضايا القانونية التي تهدف ، عند تحول أو إنقلاب القرارات التي تتعلق بحل المصارف الغير صالحة ، ليس هنالك تحول أو إنقلاب فى قرارات المحكمة تلك ان المعالجة القانونية للمبادرات الناجحة مقتصرة على التعويض المالي .
9. يحتفظ بنظام الحل لفترة قصيرة بقدر الإمكان ، مابين فقدان المودعين إمكانية الوصول لأموالهم وتنفيذ خيار الحل الذي تم إختياره ، مثال (إستعادة المودعين لأموالهم) .

المبدأ 15_ تعويض المودعين

يجب ان تسترد منظومة تامين الوديعة الأموال المؤمنة للمودعين فى الحال ، من اجل الإسهام فى الاستقرار المالي . ويجب ان يكون هنالك إحداث واضح وحاسم لاستعادة أموال المودعين المؤمنين

المعايير الأساسية :-

1. إن مؤمن الوديعة قادر على إستعادة أموال معظم المودعين المؤمنين فى غضون سبعة أيام عمل ، وإذا لم يفى مؤمن الوديعة حاليا بهذا التوقيت ، ان مؤمن الوديعة لديه خطة معتمدة بديلة لعمل ذلك

2. لكى تكون خطة إعادة الأموال معتمدة يجب أن :-

- تكون لها إطار زمني واضح للتنفيذ مثال (فى غضون سنتين) .
- يجب أن تكون مدعومة بالقوانين ذات الصلة واللوائح والمنظومات والعمليات مثال (أدوات التدخل والحل) .

- أن يكون لها معطيات واضحة ويمكن قياسها .

3. فى الأوضاع التي يتم فيها إحداث إسترداد الأموال وربما يكون هنالك تأخر ممدد فى إستعادة الأموال يجب على مؤمن الوديعة إن يدفع دفعات مقدمة جزئية على فترات عند الطوارئ.

4. من أجل تزويد المودعين بإمكانية الوصول العاجل لأموالهم يجب على مؤمن الوديعة :-

- الدخول على سجلات المودعين فى كافة الأوقات والتي تتضمن السلطة للطلب من المصارف ان تحتفظ بمعلومات المودعين فى نماذج يقررها ويحددها مؤمن الوديعة من اجل تعجيل إعادة الأموال للمودعين المؤمنين .

- ان يكون لديه السلطة للتعهد بعمل فحص مقدم او تمهيدي (مثل : على الموقع وبصورة مستقلة او بالانضمام مع سلطات الإشراف) على موثوقية وجدارة سجلات المودعين ويجب ان يقوم بعمل اختبار لمنظومة تكنولوجيا المعلومات للمؤسسة والبيانات لضمان إمكانيتها لإصدار وعمل تلك السجلات .

- ان يكون لديه مدى من خيارات استعادة الأموال .

5. إن لمؤمن الوديعة القدرة والسلطة لتنفيذ والقيام فى الحال بعملية استرداد الأموال ، متضمنة :-

- المصادر المناسبة والموظفين المدربين (فى المكاتب او المقاولون) والذين يكرسون جهودهم بأداء مهام استعادة الأموال ومدعومين بالوثائق او الأدوات التى تتعلق باستعادة الأموال .

- منظومة المعلومات لعمل معلومات المودعين بطريقة منتظمة ودقيقة .
 - النشاطات ما قبل وبعد الإقفال المحددة في مستندات الإقفال أو أدواته .
 - سيناريو التخطيط والبرامج التمثيلية متضمنة البرامج التمثيلية عن إقفال المصرف مع سلطات الإشراف والحل .
6. يتم عمل مراجعة تلى إخفاق المصرف مثال (تحليل العملية بعد إكمالها) لتحديد وتحليل عناصر العمليات المطلوبة (متضمنة إجراءات الحل أينما تكون قابلة للتطبيق أو غير قابلة) .
7. يكلف طرف مستقل يتولى المراجعة الدورية لعمليات الحل للتأكد من القيام بالضبط والمراقبة الداخلية .
8. إذا تم وضع الودائع المؤمنة مقابل مطالبات المستحقات الماضية مثال (خدمات الديون والمتأخرات) أو طلبات قروض مستحقة الدفع ، إن ذلك الطلب هو مؤقت ولايؤخر تعجيل إعادة دفع مطالبات المودعين المؤمنين تقويض وعدم ثبات الإستقرار المالي .
9. إن إتفاقيات وترتيبات العمل والتي تتعلق بمصفى ووكالات منظومة التسوية والمخالصة ، قد تم القيام بها لضمان أن بنود العبور قد تم التعامل معها بطريقة مناسبة وثابتة وفي الزمن المناسب .
10. فى حالة أن مؤمن الوديعة ليس لديه السلطة كمصفى ، يكون المصفى ملزماً بالقانون واللوائح التعاون مع مؤمن الوديعة لتسهيل عمليات الحل .

المبدأ 16_ المبالغ المستردة

مؤمن الودیعة وفق القانون له الحق فى إستعادة مطالباته وفقاً للتسلسل الهرمى للدائن القانونى.

المعايير الأساسية : -

1. إن دور مؤمن الودیعة فى عمليات الإستعادة قد تم تعريفه بوضوح فى القانون ، ويتم تعريف مؤمن الودیعة بصورة واضحة على أنه دائن للمصرف المفلس بإحلال دائن محل آخر.
2. إن لمؤمن الودیعة حقوق على الأقل مثل الدائن ، أو وضع المودع فى المعاملة القانونية للممتلكات وللحقوق العينية للمصرف الذى أفلس .
3. أن مؤمن الودیعة ، بصفته كدائن ، لديه الحقوق فى الوصول الى المعلومات من المصفي ، لذلك يمكنه مراقبة عمليات التصفية .
4. إن إدارة وطرح أصول المصرف الذى أخفق فى طرق الإستعادة وإدارة أصوله سيتم توجيهها بإعتبارات إقتصادية وتجارية .
5. هؤلاء الأفراد الذين يعملون نيابة عن مؤمن الودیعة ، ومشاركي شبكة الأمان المالى الآخرون ومقدمي الخدمات المهنية للطرف الثالث والذين يقدمون خدمات الحل غير مسموح لهم بشراء الأصول من المصفي .

الملحق 1

تقييم الإمتثال لأنظمة تأمين فعالة

يقدم هذا الملحق الدليل والإرشاد والنموذج لتقييم الإمتثال وشكل وهيئة تقرير التقييم .

تقييم الإمتثال

إن الهدف الجوهرى للتقييم يجب أن يكون لتقييم الخضوع للمبادئ الأساسية بعد وضع الملامح والسمات المؤسسية والقانونية والتركيبية القومية فى الحسابان ، لمنظومة تأمين الوديعه لكل سلطان قضائي. ويجب ان يراجع التقييم مدى فعالية نظام التأمين على الودائع ، وبالمقابل هو لتقييم مؤمن الوديعه فقط ، وعند عمل ذلك ، سيحدد التقييم قوة وأحكام نظام التأمين على الودائع وطبيعتها وأي ضعف فيها ، ومن الضروري ان يكون التقييم وسيلة لوضع النهاية وليس هو الهدف فى حد ذاته . يجب ان تساعد عملية التقييم مؤمن الوديعه وصانعي السياسة لوضع علامات وإشارات على منظومة تأمين الوديعه مقابل المبادئ الأساسية للحكم على الكيفية الجيدة التى بها تقى المنظومة بأهداف السياسة العامة لها . وان التقييم بدوره يمكن ان يساعد أيضا مؤمن الوديعه وصانعو السياسة فى عمل تحسينات لمنظومة تأمين الوديعه وشبكة الأمن المالى ، اذا استلزم ذلك .

تقترح المنهجية مجموعة من المعايير الأساسية لكل مبدأ أساسى ، والمعايير الأساسية هى العناصر الوحيدة التى يمكن قياس الإمتثال التام لها ، إن التقييم بواسطة أطراف خارجية يتبع خمسة مقاييس أو مراحل تتدرج كما يلى :-

- التوافق : عندما يتم الإيفاء بالمعايير الأساسية من غير أي قصور أو خلل .
- التوافق بصورة عامة : عندما يتم ملاحظة أوجه القصور الثانوية فقط وأن السلطات تستطيع ان تنفذ الخضوع التام ضمن الإطار الزمني المقرر .
- عدم التوافق المادي : أوجه خلل كبيرة حيث لايمكن علاجها بسهولة .
- عدم التوافق : ليس هنالك تنفيذ حقيقي ودائم للمبادئ الأساسية
- ليس هنالك تطبيق : لايعتبر بأنه يمنح الملامح المؤسسية والقانونية والتركيبية لنظام التأمين على الودائع .

إن التدرج ليس بالعلم الدقيق والصحيح وإن المبادئ الأساسية يمكن الإيفاء بها بطرق مختلفة ، إن معيار التقييم يجب ان لا ينظر له كمنهج مرجعي للخضوع ولكن كممارسة للجودة ، إن عدد معايير الخضوع والتفسير الذى يجب أن يصاحب كل معيار يجب قياسه فى عمليات الإحراز والتسجيل لكل مبدا أساسي ، ولكن ليس كل معيار يحمل نفس القياس ، ومن الضروري أن يتلقى المقيمون التدريب على التطبيقات الثابتة والمتسقة للمنهجية ، إن المبادئ الأساسية هى علامات لممارسة التأمين الفعال على الودائع ، وعند تنفيذها سيحتاج مؤمني الوديعة وصانعي السياسة لوضع عوامل سلطات السلطات القضائية المحددة فى الحسابان .

يجب أن يهتم المقيمون إهتماماً عن كثب وبدقة بيئة التشغيل وأن يضمنوا أرائهم عن الفجوات وجوانب الضعف فى البيئة والأعمال التى يمكن ان يقوم بها صانعي السياسة للتخفيف من حده جوانب الضعف ، ان تقييم الخضوع للقواعد الأساسية الفردية يمكن ان يرفع من تلك المبادئ الأساسية والتى يمكن ان تكون متأثرة جوهريا بأحوال خارجية تعتبر ضعيفة ، هناك عوامل وضروف محددة فى بعض الولايات القضائية تؤثر فى بنية التأمين على نظام الودائع ، على الرغم من ذلك ، يجب لا يتعهد المقيمون بعمل تقييم الخضوع لبيئة التشغيل نفسها . وبدلاً عن ذلك ، أينما يكون ذلك ممكناً ، يجب ان يعتمد المقيمون على نتائج التقارير الحديثة لبرنامج تقييم القطاع المالى للمصارف العالمية و صندوق النقد العالمى والمراجعات المناظرة لجهاز الخدمات المالية .

إذا لم يتم عمل التقارير حديثاً ، يمكن ان يطلب المقيمون من السلطات لتزويدهم بتحديث اى تغييرات منذ تقرير برنامج تقييم القطاع المالى السابق .وإذا لم يتوفر هذا التقرير المشروط مسبقاً ، يجب ان يخصص وينقل المقيمون معلومات غير كافية تصنف وتقدر مراجعة بيئة التشغيل . يجب ان لاتكون التوصيات التى تتعلق ببيئة التشغيل جزء من خطة العمل المرتبطة بتقييم المبادئ الأساسية ، ولكن يجب ان تكون مضمنة فى توصيات عامة أخرى لدعم نظام التأمين على الودائع .

من أجل مساعدة المقيمون فى تفسير المنهجية وتعريف المبادئ الأساسية والتى يمكن تطبيقها أو لايمكن تطبيقها على كافة أنواع ترتيبات أنظمة التأمين على الودائع ، تم إصدار " كتيب دليل ومرشد المقيمون" ، ويتضمن هذا الكتيب الدليل الداعم لمساعدة المقيمون فى تطبيق المعايير لبنيات وأوضاع السلطات القضائية المحددة ، وسيتم تحديث هذا الكتيب دورياً للإستفادة من الخبرات والدروس التى تم تعلمها المتعلقة بالتقييم والإمتثال.

إستخدام المنهجية

يمكن إستخدام المنهجية فى سياقات متعددة : أ) التقييم الذاتى الذى ينفذه المؤمن ب) تقييم المصارف العالمية وصندوق النقد العالمى لجودة منظومة تأمين الودائع ، مثال فى سياق برنامج تقييم القطاع المالى او مشاريع المساعدة الفنية . ت) المراجعات النظرية ، مثل تلك المنشئة فى داخل اللجان الإقليمية للمنظمة الدولية لضمانى الودائع أو من خلال عمليات المراجعة النظرية لجهاز الخدمات المالية .ث) المراجعات التى تم إنشاءها بواسطة طرف ثالث خاصة مثل الشركات الإستشارية ، ستكون المنظمة الدولية لضمانى الودائع عاملاً قعلاً فى تفسير المبادئ الأساسية وتقديم التدريب ويتضمن ذلك الإرشاد والتوجيه أثناء عمليات التقييم.

فى عام 2013 ، أسست المنظمة الدولية لضمانى الودائع برنامج المساعدة الفنية للتقييم الذاتى لتمكين السلطات القضائية من طلب المراجعة المستقلة فى المواقع وتفعيل نتائج تقييمهم الذاتى بواسطة فريق من خبراء المنظمة الدولية لضمانى الودائع ، وذلك التقييم الموضوعى والهادف سيكون مساعداً للسلطات القضائية فى الإعداد لمراجعات برنامج تقييم القطاع المالى التالى .

سواء أنشئ التقييم الذاتى بواسطة مؤمن الوديعة او طرف خارجى ، يجب ان يتم القيام بتنفيذ التقييم الهادف للخضوع للمبادئ الأساسية بواسطة أطراف مؤهلة ولديها وجهات نظر مختلفة للعملية ، ومن المفيد ان يكون الأطراف أشخاص مؤهلين بطريقة مناسبة ، متضمناً الأفراد نوى الخبرة العملية فى منظومة تأمين الوديعة والتعامل مع إفلاس المصارف .

إن التقييم العادل لمنظومة تأمين الوديعة يستلزم أيضاً التعاون الحقيقى والصادق مع كافة السلطات ذات الصلة الوثيقة . ان عملية تقييم عدد 16 مبدأ أساسى يتطلب قياس حاكم لعناصر متعددة ، والتى يمكن ان يقدمها فقط مقيمون مؤهلين بخبرة عملية ومختصة . الحد الذى يتطلب فيه التقييم خبراء قانون ومحااسبة فى تفسير الخضوع للقواعد الأساسية ويجب عمل تلك التفسيرات القانونية والمحاسبية فيما يتصل ببنية وتركيبية المحاسبة والتشريعات للسلطات القضائية المختصة . ويجب ان يكون التقييم شامل وبالعمق الكافى للسماح بالحكم عن ما اذا تم الإيفاء الكامل بالمعايير فى الممارسة ، ليس فقط نظرياً .وبصورة مماثلة ، يجب ان تكون القوانين واللوائح كافية فى النطاق والعمق . ويجب ان يكون هنالك التنفيذ الفعال والخضوع لتلك القوانين واللوائح من طرف المنظمين والمشرفين ومؤمن الوديعة . أخيراً ، يجب تأسيس تقييم الخضوع للقواعد الأساسية على الأعمال الحالية فى المجالات المشابهة مثل برنامج تقييم القطاع المالى .

تقرير التقييم

يجب ان يتضمن تقرير التقييم مايلي :-

- القسم العام الذى يقدم المعلومات الكافية عن التقييم المنشأ ، متضمنا المعلومات عن المؤسسة والتي تم تقييمها والسياق الذى فيه تم إنشاء التقييم .
- قسم عن المعلومات والمنهجية التى استخدمت فى التقييم .
- نظرة شاملة عن وضع الإقتصاد الكلى والتأسيسى وتركيبية وبنية السوق .
- مراجعة بيئة التشغيل لنظام ضمان ودائع فعال.
- جدول الخضوع ملخصاً لنتائج التقييم (الجدول 1) .
- خطة العمل الموصى بها والتي تقدم التوصيات عن المبادئ - المبدأ تلو المبدأ عن الأعمال والإجراءات لتطوير نظام التأمين على الودائع وممارسته (الجدول 2).
- إن التقييم المفصل للمبادئ - مبدأ تلو المبدأ يقدم وصف المنظومة مع الإشارة الى قواعد خاصة ، أقسام التدرج أو التقييم والتعليق (الجدول 3).
- قسم عن تعليقات السلطات .

تقييم الخضوع وملخص الجداول

الجدول (1)

ملخص الإمتثال للمبادئ الأساسية لمنظمة ضمان الودائع لنظام ضمان ودائع فعال.

التقييم المفصل

ملاحظات	التدرج / المرحلة	المبدأ الأساسي
	توافق، توافق عام ، عدم التوافق المادى ، عدم التوافق ، غير مطبق	المبدأ الأساسي (1)
	توافق، توافق عام ، عدم التوافق المادى ، عدم التوافق ، غير مطبق	إعادة لكل المبادئ اساسية (16)

الجدول (2)

خطة الأعمال الموصى بها لتحسين الخضوع للمبادئ الأساسية للمنظمة الدولية لزامني الودائع لتأمين اموال المودعين في نظام ضمان ودائع فعال.

الأعمال الموصى بها	المبدأ
وصف الخلل – المسار المقترح للأعمال	المبدأ الأساسي 1
وصف الخلل – المسار المقترح للأعمال	المبدأ الأساسي 2
وصف الخلل – المسار المقترح للأعمال	إعادة كافة المبادئ مع الأعمال الموصى بها

الجدول (3)

المبادئ الأساسية لنظام ضمان ودائع فعال.

جدول التقييم التفصيلي

المبدأ الأساسي (1) : (إعادة نص المبدأ الأساسي 1 حرفياً)		
		الوصف
	توافق ، توافق عام ، عدم التوافق المادي ، عدم التوافق ، غير مطبق	التقييم
		الملاحظات
	لكل معيار أساسي	
		الوصف
	توافق ، توافق عام ، عدم التوافق المادي ، عدم التوافق ، غير مطبق	التقييم
		الملاحظات
		إعادة كافة المبادئ الأساسية 16

إعتبرات عملية لإنشاء تقييم الإمتثال

بالإضافة إلى نموذج إنشاء تقييم الإمتثال ، يجب وضع الإعتبرات العملية التالية فى الإعتبر :-

1. يجب أن يصل المقيم لمدى من المعلومات والأطراف المستفيدة ، وربما يتضمن ذلك المعلومات المنشورة ، والمعلومات الأكثر حساسية مثال (التقييم الذاتى المكتمل فى السابق ، والمعلومات عن صحة المؤسسات المؤمنة مثل نتائج الفحص الإشرافى) وتوجيهات التشغيل لمؤمن الودائع ، يجب تقديم هذه المعلومات طالما لاتخرق وتنتهك المتطلبات القانونية لمؤمنى الودائع ويجب الإحتفاظ بها فى سرية ، ويجب أن يقابل المقيم عدد كبير من الأفراد والهيئات ، متضمنة مشتركى شبكة الأمن المالى الآخرون ، والوزارات الحكومية ذات الصلة الوثيقة ، والمراجعين ، والصيارفة التجاريين ، ويجب وضع ملاحظة خاصة فى الإعتبر عندما لن يتم تقديم المعلومات المطلوبة ، علاوة على أثر ذلك على دقة التقييم .

يجب أن يجهز المقيم مدى من المعلومات الذى تطلبه السلطات المشمولة فى الموضوع والمقابلات المبدئية مع الأفراد المشمولين ، ويجب أن يشرح ويوضح كيفية الشروع فى التقييم ، وهذا يشمل سير العملية التى يتم إتباعها فى التقييم لمراجعة وفحص بيئة العمل .

2. يتطلب تقييم الخضوع لكل مبدأ أساسى تقدير وتخمين سلسلة من المتطلبات ذات الصلة ، مثل القوانين ولوائح المنظمة وتعليمات الإشراف ، يجب أن يؤكد التقييم أن المتطلبات تمت ممارستها أو يمكن وضعها للممارسة ، مثال (يجب أن يؤكد صانعى السياسة أن مؤمن الوديعة يمتلك الإستقلال فى التشغيل والمهارات والموارد للإيفاء بأهداف السياسة العامة ، بالإضافة إلى تحديد جوانب الخلل ، يجب أن يبرز التقييم أيضا الجوانب المضينة والصفات الموجبة والإنجازات الرئيسية ، إن التعاون ومشاركة المعلومات وسط مشتركى شبكة الأمان المالى ضروري جداً لفعالية نظام ضمان الودائع ، ويجب أن يكون المقيم قادراً على الحكم ما إذا قد تمت مشاركة المعلومات أم لا ، إستناداً على نسبة المصارف خارج الحدود ، إنه من الضرورى أيضاً أن يكون المقيم قادراً على الحكم ما إذا تم حدوث تبادل المعلومات بين مؤمن الودائع والمشاركين الآخرون فى شبكة الأمن المالى فى سلطات قضائية مختلفة .

الملحق 2

اللجنة التسييرية للمنظمة الدولية لمؤمني اموال المودعين وأعضاء مجموعة العمالة المشتركة

اللجنة التسييرية للمنظمة الدولية لتأمين اموال المودعين

ديفيد ولكر هيئة تأمين اموال المودعين – كندا	رئيس اللجنة
فيجاي دشباندی الهيئة الفيدرالية لتأمين اموال المودعين - الولايات المتحدة الامريكية	منسق اللجنة
أليجاندر لويز هيئة تأمين اموال المودعين	الأرجنتين
روسن نيكولوف صندوق تأمين اموال المودعين – بلغاريا	بلغاريا
جوشوا لاتيمورى هيئة تأمين اموال المودعين – كندا	كندا
ماريا إنس أقوديلو صندوق تأمين اموال المودعين	كولومبيا
ثييري ديساكس صندوق تأمين اموال المودعين	فرنسا
ديرك كوبي جمعية البنوك الألمانية جان نولتي جمعية البنوك الألمانية	ألمانيا
أندراس فكييتي-قيور الصندوق القومى لتأمين اموال المودعين	هنغاريا
كوموديني هجرا صندوق ضمان الائتمان وتأمين اموال المودعين	الهند
كاتسوويوكي ميפורو هيئة تأمين الودائع باليابان	اليابان
جمانا حامد الهيئة الأردنية لتأمين اموال المودعين الودائع	الأردن
باخيت مزهينوفا صندوق كازاخستان لتأمين الودائع	كازاخستان

كيبون بارك نقابة كوريا لتأمين الودائع	كوريا
جي بي سابورين الهيئة الماليزية لتأمين الودائع كيفين اتشيو الهيئة الماليزية لتأمين الودائع	ماليزيا
رول كاسترو مؤسسة حماية اموال المودعين	المكسيك
أدي أفولابي هيئة تأمين الودائع - النيجر	نيجيريا
أنا تريسنسكا صندوق الضمان المصرفي	بولندا
باتريك لوإب	سويسرا
ألكس كوزنسكي مخطط تعويضات الخدمات المالية	المملكة المتحدة
ديفيد هولسكير الهيئة الفيدرالية لتأمين الودائع	الولايات المتحدة
جون شيكورا هيئة حماية الودائع	زمبابوي

الأعضاء المراقبين

يوفوني فان الهيئة المركزية لتأمين الودائع	تايبى الصينية
سالوسرا ساتريا هيئة تأمين الودائع - اندونيسيا	اندونيسيا
روز ديثو مجلس صندوق حماية الودائع	كينيا
إيوقينيا كوري مؤسسة حماية الودائع	المكسيك
مايشا قوس-جونس الهيئة الفيدرالية لتأمين الودائع	الولايات المتحدة

سكرتارية

توماس أوزيمك صندوق الضمان المصرفي	بولندا
تارين جونز الهيئة الفيدرالية لتأمين الودائع	الولايات المتحدة

مجموعة العمل المشتركة

1 ممثلي المنظمة الدولية لتأمين اموال المودعين

ديفد ولكر نقابة كندا لتأمين أموال المودعين	رئيس اللجنة
فيجاي دشباندی الهيئة الفيدرالية لتأمين الودائع - الولايات المتحدة الامريكية	منسق اللجنة
ماريا إنس أفوديلو صندوق ضمان المؤسسات المالية	كولومبيا
جمانا حامد المؤسسة الأردنية لتأمين الودائع	الأردن
جي بي سابورين المؤسسة الماليزية لتأمين الودائع كيفين اتشيو المؤسسة الماليزية لتأمين الودائع يى منيج لى المؤسسة الماليزية لتأمين الودائع	ماليزيا
أنا تزيسنسكا صندوق الضمان البولندي	بولندا
ألكس كوزنسكي مخطط تعويضات الخدمات المالية	المملكة المتحدة
ديفد هولسكير الهيئة الفيدرالية لتأمين الودائع	الولايات المتحدة
جون شيكورا هيئة حماية الودائع	زيمبابوى

2) ممثلي المنتدى الأوروبي لمؤمني الودائع

ديرك كوبي اتحاد المصارف الألمانية	ألمانيا
أندراس فكيبي-فيور الصندوق القومي لتأمين الودائع	هنغاريا
منظمة ضمان اموال المودعين – لكسمبورج باتريك لوإب	لكسمبورغ
	سويسرا

3) المنظمات العالمية

كارل كورديونر نك فارس نك صلاح الدين	لجنة باسل للرقابة المصرفية
سفن جنتنر	المفوضية الأوروبية
ايفا هوبكيز ديفد باركر	لجنة الإستقرار المالي
سفن ستيفنسن	صندوق النقد العالمي
كلاير مقواير ديفد سكوت جان نولت	المصرف الدولي